



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

المتحدة برئيس جمهورية أوزبكستان، فخامة السيد
إسلام كريموف، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كريموف (ترجمة شفوية عن الروسية):

اسمحوا لي أن أعرب عن شكري على إيلائي شرف
تمثيل أوزبكستان، البلد المستقل، بوصفي رئيس
دولة لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إننا ننظر للأمم المتحدة كمؤسسة فريدة
لمناقشة المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه جميع
الدول والمناطق والمجتمع الدولي بأسره، وإيجاد
حلول لها. والأمم المتحدة رمز عظيم لصدق نوايا
الدول في أن تعيش في سلم ووفاق، وقد أصبحت
علامة واضحة على التقدم الروحي للبشرية. وفي
عصر التحولات التاريخية الجذرية وتعاضم التكافل
في العالم المعاصر، يتنافى الدور العالمي للأمم
المتحدة وتتنافى أهميتها بنفس الدرجة كأداة
سياسية تتيح للعالم أن ينظر في المشكلات
الإنسانية المشتركة ويسعى لحلها.

واليوم أصبحت أوزبكستان المستقلة، التي
اعترفت بها جميع الدول، عضوا كامل العضوية في
الأمم المتحدة. وأفتتحت في الجمهورية سفارات
للعديد من الدول ومكاتب لمختلف الوكالات الدولية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن

أعذر عن هذه البداية المتأخرة، ولكن كما يعرف
الأعضاء، هناك أحيانا واجبات يتعين على الأمين
العام وعلي أداؤها بموجب البروتوكول، وإن كنت
أحث الأعضاء فعلا على الالتزام بدقة المواعيد.

خطاب السيد اسلام أ. كريموف رئيس
جمهورية أوزبكستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع

الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية أوزبكستان.

اصطحب السيد إسلام أ. كريموف، رئيس
جمهورية أوزبكستان الى قاعة الجمعية
العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة

عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم

Distr. GENERAL

A/48/PV.6

18 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من
تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.
مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واتجاهات وأشكال المؤسسات السياسية الناشئة، وهناك الآن تقدم ملموس صوب التحول الديمقراطي. وخطى القانون الأساسي الجديد لجمهورية أوزبكستان، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بتقدير عظيم من الخبراء الدوليين المستقلين، وهو يفي بالمعايير الأساسية لدستور ديمقراطي، ويضمن في نفس الوقت جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين. وأجريت انتخابات عامة قائمة على المنافسة الحرة لاختيار رئيس الدولة والبرلمان. وهناك فصل واضح بين السلطات في البلاد، ويزداد نظام تعدد الأحزاب قوة.

وقد استعاد شعبنا حريته بعد ما يزيد على ١٠٠ عام من القمع، وأمامه الآن فرصة لتقرير مصيره وتطوير ثقافته وتحقيق نهضته الروحية. وتوفر الجمهورية، التي يسكنها أكثر من ١٠٠ أمة وجنسية، لكل المجموعات العرقية فرصا عريضة ومتساوية لتنمية ثقافتها وتقاليدها ولغاتها القومية. ونفخر بأن أوزبكستان تمكنت من الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلام والوئام العرقي، بالرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية الانتقال.

وجمهورية أوزبكستان بلد يتمتع بإمكانات كبيرة، وموارد طبيعية فريدة، ومستقبل مبشر. وما يقرب من نصف سكانها دون سن الثامنة عشر. وهي ثالث دولة في العالم من حيث إنتاج القطن، والثامنة في استخراج الذهب والعاشر في إنتاج النحاس، وهي من بين الدول الرئيسية التي لديها رواسب المعادن النادرة ومواد أولية استراتيجية. وتمتلك أوزبكستان موارد هائلة لإنتاج الطاقة، ولديها المزيد مما يمكن أن تقدمه للسوق العالمية. ولديها تقاليد عريقة في الحرف والتبادل والتجارة والزراعة، وهي بلد عظيم بالنسبة للسياحة. ولدى الجمهورية إمكانات علمية وثقافية وروحية قوية. وقد حظيت الأبحاث التي أجراها علماءنا في مجالات الرياضيات والطبيعة والأحياء بشهرة تجاوزت المنطقة. ولكن ثروتنا الأساسية تتمثل في شعب متفتح مثابر مضياف أبى معروف بإحساسه بالشرف والكرامة.

وقد اختارت أوزبكستان الحرة طريقها الخاص لإصلاح المجتمع، وصاغت نموذجها الخاص للانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق الحر. وفي الوقت ذاته ندرك تمام الإدراك أن الجمهورية التي استخدمت فيما مضى ملحقا للإتحاد السوفياتي

ويسرنى أن أعرب عن تقديري للأنشطة المفيدة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة في أوزبكستان الذي افتتح بمبادرة شخصية من الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن شعبي وعن حكومة أوزبكستان، لكي أعرب عن امتناننا الصادق للأمم المتحدة ولجميع دولها الأعضاء على اعترافها باستقلال بلادي وعلى دعمها لها.

وتشكل أوزبكستان بسكانها البالغ عددهم ٢٢ مليوناً قاعدة لآسيا الوسطى من الناحية الجغرافية والسياسية. ففي هذه المنطقة بزغت واحدة من أعرق حضارات العالم، وكانت هذه الأرض ممراً لطريق الحرير العظيم. ويضرب تاريخ شعبي بجذوره في الماضي حيث يزيد عمره على ٣٠٠٠ سنة. وتركت الممالك والأمبراطوريات التي كانت مزدهرة في أراضي طوران القديمة وتراشكسكانيا وتركستان أثرها الواضح على التطور الثقافي العالمي.

وكانت لمدن طشقند وسمرقند وبخارى وخيفا (خوارزم) شهرة واسعة منذ أزمنة سحيقة، وكانت لها روابط تجارية تمتد من الصين إلى أسبانيا ومن أوروبا إلى المحيط الهندي. وقد اشتهرت هذه المدن بطرازها المعماري البديع واجتذبت اهتمام المفكرين والعلماء والفنانين البارزين من جميع أنحاء العالم. وقد حول تيمورلنك العظيم سمرقند إلى عاصمة لامبراطوريته، وذاع صيته كراع للعلماء والفلاسفة والمعماريين والشعراء والموسيقيين. وكان للقيم الجمالية والروحية تأثير عظيم على تشكيل أسلوب حياة شعبنا وثقافته التقليدية، إننا نعتز بتاريخنا ونقدس ذكرى أسلافنا العظماء، مفكري الشرق: البخاري والترمذي وأحمد ياسوي وبهاء الدين النقشبندى والخوارزمي والبيروني وابن سينا والنووي وأولخبج وكثيرين غيرهم من الذين أسهموا في الحضارة العالمية إسهاما قيما.

وبعد أن أعلنت أوزبكستان استقلالها، دخلت الآن في عصر نهضة روحية وثقافية وتحول جذري في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد شرعنا في بناء مجتمع ديمقراطي علماني يحترم القانون ويتبع اقتصاد السوق المنفتح ويتمتع بنظام قوي للضمان الاجتماعي. وهناك اتفاق عام فيما بين شعب أوزبكستان حول احتياجات

الحكومة، مسألة بالغة الأهمية. وأخيراً، نعتقد أن الانتقال إلى علاقات السوق الحر ينبغي أن ينفذ بالتدريج على أساس تطوري. وهناك مثل شعبي في بلادنا يقول "لا تدمر البيت القديم قبل أن تبني بيتاً جديداً".

إن استقرار المجتمع وأمن الدولة عنصران حيويان في الإصلاح الديمقراطي. ولا يمكن حل أية مشكلة أخرى دون توافرها. وقد دعت أوزبكستان بثبات وعلى الدوام إلى ضمان الأمن والاستقرار في جميع المناطق، ولا سيما في منطقتنا، آسيا الوسطى. وبحكم خصائص منطقتنا ووضعها الجيوبولتيكي فإن أي تطورات سلبية فيها قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ويكفي القول أن هناك ما يقرب من ٦٠ مليوناً من البشر ينتمون إلى مختلف - وأشد - على كلمة مختلف - المجموعات العرقية والدينية يعيشون في آسيا الوسطى. وقد تراكمت في هذه المنطقة أسلحة نووية وأسلحة تقليدية ذات قوة تدميرية هائلة، وأي عنف قد يترتب عليه كوارث لا يمكن التنبؤ بأبعادها.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نتفاد مناقشة الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية الأفغانية. ويمكن أن نتعلل بالمصالح السياسية للأطراف المعنية؛ ولكن ليس ثمة شك في أن الصراع الدموي في طاجيكستان قد نشأ نتيجة للجهود غير الشرعية لواحد من الأطراف للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح والتخويف والإبقاء عليها على أساس استمرار التدخل الإيديولوجي والمادي من الخارج. وهكذا أصبحت قوى سياسية عديدة وقطاعات مختلفة من الشعب متورطة في هذا النزاع المسلح. وقد تم أيضاً تدويل هذا النزاع لأن الدعم المالي واللوجستي للوحدات المقاتلة المناهضة للحكومة، بالإضافة إلى المعدات العسكرية ومراكز التدريب تقع مصادرها خارج حدود طاجيكستان.

وتشعر حكومة أوزبكستان بالقلق إزاء استمرار النزاع في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية الأفغانية. ويعود ذلك أساساً إلى أن شعوب آسيا الوسطى ارتبطت لقرون عديدة بعضها مع بعض بعلاقات اقتصادية وروحية وثقافية وثيقة. وفي الوقت الراهن، لا توجد أي حدود حقيقية بالمعنى التقليدي بين بلدان المنطقة. لهذا، فإن أي اندلاع للنزاع لأسباب جغرافية محضة قد يؤثر على المنطقة بأسرها.

السابق لإمداده بالمواد الخام، وتصدير المواد الأولية الرخيصة، واستيراد المنتجات المجهزة المنخفضة الجودة، تلك الجمهورية، باقتصادها شديد الاختلال وبيئتها المدمرة، لا يتوقع منها أن تتجاوز الوضع الذي ورثته. ونظراً لارتفاع معدلات المواليد، وحدة مشاكل العمالة، ووجود صعوبات مادية كبيرة، فمن المتوقع أن يسبق التطور الاقتصادي والروحي التحول السياسي. وعلينا أن نرسي أساساً قانونياً صلباً، وأن نعلم الشعب كيف يحيا في مجتمع يلتزم بالقانون، ونشجع التسامح مع تنوع الآراء ووجهات النظر، وأهم من ذلك أن نغير عقلية الشعب، الذي تشكلت وجهات نظره في إطار نظام الإدارة الموجهة والتوزيع الشمولي، الذي عشنا في ظله على مدى السنوات الـ ٧٤ الماضية.

وقد يؤدي اتباع أي نهج آخر، أو التعجيل بالأحداث دون ترو، إلى حدوث صراعات ومواجهات أهلية في كثير من بلدان المعسكر الاشتراكي السابق. فتنك النهج قد أفضت، كما رأينا، إلى حدوث مواجهات أهلية، وإلى مصادمات بين المجموعات العرقية، وإلى زيادة تفشي المشاكل بدلاً من حلها، بل وقد تضر بفكرة اقتصاد السوق الحر والإصلاح الديمقراطي. ويمكن مشاهدة ذلك بوضوح تام في أمثلة البلدان التي تمر الآن بفترات بالغة الصعوبة من تاريخها. وقد أصبح واضحاً الآن أنه لا توجد نماذج عالمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحظى بقبول جميع البلدان على السواء. ولا يبدو أن هناك اختلافاً واضحاً بين المفاهيم المتشددة لكل من الرأسمالية والاشتراكية. وقد نشأت الحاجة إلى صياغة تفكير جديد حر بمنأى عن التلقين المذهبي الإيديولوجي، تفكير يعبر عن تنوع الأشكال والسبل التي يتبعها كل بلد للانتقال إلى أوضاع جديدة تماماً.

وقد أعلننا خمسة مبادئ أساسية للإصلاح، آخذين في الاعتبار واقع حال الشعب الأوزبكي وعقليته وتقاليده. أولاً، أعلننا أولوية الاقتصاد على السياسة ونفي الطابع الأيديولوجي عن العلاقات الاقتصادية، الخارجية والداخلية على حد سواء. وثانياً، نرى من الضروري أن تضطلع الدولة بدور المصلح الأساسي والآن بزمam المبادرة في التحولات الديمقراطية في جمهوريتنا أثناء فترة الانتقال. ثالثاً، ندعو إلى صيانة القانون والنظام وسيادة القانون. رابعاً، نعتقد أن انتهاج سياسة اجتماعية قوية لحماية مصالح جميع المواطنين وخاصة أكثرهم احتياجاً، والذين يحتاجون إلى دعم

للحديث عن وجود اهتمام كاف يولى للحالة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وذلك في ضوء الحالة الراهنة في كل من طاجيكستان وأفغانستان. إننا لم ندرك حتى الآن، نطاق هذا النزاع ولا الاحتمالات التي ينطوي عليها، ولا نتائج المدمرة على النطاق العالمي. وأود أو أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد المشاركين في الدورة الحالية للجمعية العامة كيما يعربوا عن آرائهم البناءة بشأن السبل التي تؤدي إلى حل هذه المشكلة.

وترحب أوزبكستان بعقد حلقة دراسية دائمة للأمم المتحدة حول الأمن والاستقرار والتعاون في آسيا الوسطى. إن طشقند، وهي مدينة ذات تقاليد في صنع السلم، ومشبعة بروح التعاون الدولي والانسجام الإثني، لعل استعداداً لأن تصبح مقراً لهذه الحلقة الدراسية. ووفقاً للمادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، يجوز للأطراف المعنية أن تناقش، في إطار حلقة دراسية للأمم المتحدة، إمكانيات إنشاء نظام فعال للأمن الإقليمي في آسيا الوسطى.

ويمكن لمثل هذا النظام أن يبحث وضع تدابير لصيانة السلم وإعادة إحلاله في حالة النزاعات والحروب - بما في ذلك الجزاءات الجماعية ذات الطبيعة الدبلوماسية والمالية والاقتصادية وغيرها، ضد كل الذين يجازفون اليوم بانتهاك السلم والحدود القائمة - وأن يقدم توصيات إلى الأمم المتحدة بشأن إشاعة الاستقرار وإحلال السلم الدائم في هذه المنطقة.

وتؤيد أوزبكستان فكرة الدور الجديد للأمم المتحدة كمؤسسة عالمية لضمان الأمن على ظهر كوكبنا، وهي فكرة طرحها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277)، ولخصها أمام مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ونحن ندعو الأمين العام لزيارة منطقة آسيا الوسطى بما فيها جمهورية أوزبكستان. وإنني لعل ثقة من أن سلطة الأمم المتحدة وأمينها العام ستجعل بالإمكان منع التطور السلبي للأحداث في المنطقة.

وفي التقرير "خطة للسلام"، يعلق السيد بطرس بطرس غالي أهمية قصوى على الدبلوماسية الوقائية في عالمنا المعاصر، وهذا يتسق تماماً مع وجهة نظرنا، وعن هذا المنبر الدولي السامي، أود أن أدعو الأمم المتحدة إلى أن تعزز

ونشعر بقلق أيضاً إزاء تراكم الأسلحة الحديثة بكميات ضخمة وبلا ضابط. من أين تأتي هذه الأسلحة ومن الذي يتولى تسليح المتطرفين والإرهابيين؟ وما الذي يفعله المجتمع العالمي، وما الذي ينبغي أن يفعله لمنع تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع الذي يتقاتل فيه الأشقاء؟ هذه المسائل الملحة، التي تؤثر على ملايين الناس وعلى شعوب بأكملها، تنتظر الحل.

إن مشكلة اللاجئين الطاجيكيين أصبحت بالغة الخطورة مع تصاعد ذلك النزاع. لقد اضطرت عشرات الآلاف من الناس المسالمين إلى ترك ديارهم. وتقوم أوزبكستان بإرسال المنتجات الغذائية والأدوية وغير ذلك من الضرورات الحيوية إلى طاجيكستان، وتشجع عودة اللاجئين، وتدعم، من خلال مكتب الأمم المتحدة، مفاوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل توفير المساعدات الإنسانية.

وتدين أوزبكستان بقوة التطرف، والإرهاب، والهوس الديني والأصولية بأي شكل من أشكالها. وهي تؤيد الحل السلمي للنزاعات بالوسائل السياسية، وإجراء المفاوضات بين الأطراف المتعارضة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وهي على استعداد لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للشعب الطاجيكي، وفي المقام الأول للاجئين العائدين من أفغانستان. وفي المراحل المبكرة من النزاع في طاجيكستان، وجهت أوزبكستان مرتين نظر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، إلى الحاجة الملحة إلى إجراء دراسة مستفيضة للحالة، وتسويتها في إطار الأمم المتحدة.

ونحن ممتنون للأمم المتحدة وللأمين العام على استجابتهما الفورية للشواغل التي أعربنا عنها، وجهودهما لتسوية النزاع. ونعتقد أن المجتمع الدولي سيقدر حق التقدير هذا الإسهام في قضية السلم. وهناك بعثة للأمم المتحدة برئاسة السيد كتاني، المبعوث الخاص للأمين العام، قامت بعمل مثمر في المنطقة. وفي رأينا، أن البيانات التي جمعتها تلك البعثة أتاحت الفرصة لاستخلاص نتائج موضوعية فيما يتعلق بطبيعة النزاع والقوى الدافعة له، في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن الدولي في هذا الصدد.

ومع ذلك، لا يكاد يوجد أي أساس اليوم

يركز المجتمع العالمي جهوده للقضاء على هذه التجارة المروعة. وأوزبكستان مستعدة للتعاون في هذا المجال مع كل البلدان والمنظمات المعنية. وترحب بإنشاء لجنة إقليمية لآسيا الوسطى تحت رعاية الأمم المتحدة، لتنسيق الجهود المشتركة في مكافحة تجارة المخدرات.

ونؤيد كذلك زيادة دور الأمم المتحدة في مراقبة البيئة ومنع الكوارث الأيكولوجية العالمية، ونحن مستعدون لتسهيل تنفيذ تلك المهمة النبيلة بكل الوسائل المتاحة.

إن آسيا الوسطى، شأنها في ذلك شأن مناطق عديدة في العالم، تواجه كارثة بيئية لم يسبق لها مثيل. فهناك، أولا، مأساة بحر آرال. ففي السنوات الماضية فقد هذا النهر ثلثي حجمه وانخفض منسوب المياه فيه الى النصف وتراجع شاطئه ثمانين كيلومترا، وتزايدت نسبة الأملاح المعدنية فيه أربعة أمثال، وتحول مليون هكتار من الأرض الزراعية الى صحراء. وأصبحت العواصف الرملية تغطي مسافات تزيد على ٣٠٠ كيلومتر من النهر. وقد أثر ذلك كله سلبا على الحالة الصحية في المنطقة. إن مشكلة بحر آرال، وفقا لما يراه خبراء الأمم المتحدة، تعتبر إحدى الكوارث الكبرى في القرن العشرين، لما لها من نتائج إيكولوجية واجتماعية واقتصادية.

إن موت بحر آرال قد يكون له آثار لا يمكن التنبؤ بها على العالم أجمع. ومن ثم، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لانتقاذ بحر آرال والمنطقة المتاخمة. وفي ضوء الطبيعة العالمية لهذه الكارثة، تقدر أوزبكستان إنشاء لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بشأن بحر آرال، يمكنها، بالتنسيق مع حكومات المنطقة، ومن خلال قنوات الأمم المتحدة، أن تحشد الموارد والفرص الدولية لحل هذه المأساة البيئية. ويمكن لهذه اللجنة، كخطوة أولى، أن تعقد مؤتمرا دوليا تحت اشراف الأمم المتحدة في نوكوس الواقعة على بحر آرال.

لقد حصلت أوزبكستان على استقلالها بعد نهاية الحرب الباردة. وهذه المرحلة الجديدة تتطلب إجراء تقييم جديد واع لجميع المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع العالمي. ونحن نشعر بالقلق إزاء تزايد الشكوك بين بلدان الشمال المتقدمة النمو وبلدان الجنوب النامية، ونأسف لأن التعصب الإثني والديني يحل الآن محل التعصب الأيديولوجي السابق

عملها في مجال صنع السلم، وخصوصا في مناطق النزاعات الناشئة.

ولا بد من التسليم، مع الأسف، بأنه في حالات كثيرة لا تستجيب الوكالات الدولية التي لها وزنها لحالات النزاع - وأقول هذا مجازيا - عندما تشم رائحة الدخان، ولكن بعد أن تكون النيران قد تأججت وأصبح من الصعب إخمادها. ولمنع تصعيد النزاعات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخلى عن دور المراقب السلبي كما هو الحال في أكثر الأحيان، وأن يتبنى بدلا من ذلك موقف صانع السلم النشط.

وسيكون من المفيد في هذا الصدد إنشاء فريق خاص في إطار مجلس الأمن الدولي لتحليل النزاعات الدولية الناشئة والتنبؤ بها، وذلك بغرض الإسراع بإعداد توصيات لمجلس الأمن وغيره من وكالات الأمم المتحدة وللمجتمع العالمي ككل، حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة.

ويبين الواقع الحالي في عالمنا المعاصر أنه لا يمكن ضمان أمن دولة ما على حساب دولة أخرى، وأن الأمن الإقليمي لا يمكن النظر إليه إلا بشكل متضافر مع الأمن العالمي. وعلى هذا الأساس، تؤيد أوزبكستان الإلغاء الكامل للأسلحة النووية. وينبغي أن تصبح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر كفاءة، وألا يفرض عليها أي حدود زمنية. وستشارك جمهوريتنا بنشاط في المفاوضات الأولية للإعداد لمؤتمر بشأن تمديد هذه المعاهدة. وأوزبكستان مؤيد قوي لإعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقد عقدنا العزم أيضا على إجراء مفاوضات بشأن توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وترى أوزبكستان أننا بحاجة الى رقابة دولية على انتشار الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في آسيا الوسطى.

ومن بين المشاكل ذات الأولوية القصوى أود أن أسترعي انتباهها خاصا الى مشكلة تجارة المخدرات، التي ينبغي أن نعزز جهودنا المشتركة للتصدي لها. ونؤد أن نرى تعاوننا واسع النطاق في الكفاح ضد هذه الآفة، آفة الموت الأبيض. ولم يعد خافيا على أحد أن نسبة كبيرة من المخدرات التي يستهلكها العالم تنتج في آسيا الوسطى وتنقل عبرها الى سائر بقاع العالم. إن تركيز تجارة المخدرات في منطقة واحدة يوفر سببا كافيا لأن

خطاب السيد ماهامان عثمان رئيس جمهورية النيجر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب من رئيس جمهورية النيجر.

اصطحب السيد ماهامان عثمان، رئيس جمهورية النيجر، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية النيجر، فخامة السيد ماهامان عثمان، وأن أدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس عثمان (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بالنيابة عن النيجر وشعبه، أن أقدم تحياتي الحارة الى هذه الجمعية الموقرة. إنه حقاً لسرور عظيم لي أن أشارك في المناقشة العامة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وباعتباري أول رئيس للنيجر ينتخب على أساس ديمقراطي، أتيت هنا، أحمل معي الى الأعضاء وجميع الشعوب الممثلة هنا رسالة تقدير وصداقة وحسن نية وتعاون من شعب النيجر. جئت لأعرب عن اعتزاز شعب النيجر بالانتماء الى الأسرة الكبيرة، أسرة الأمم المتحدة، ولكيؤكد من جديد إيمانه القوي والصادق بالمثل العليا والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. جئت لكي أشارك الأعضاء شواغل هذا الشعب وأوجه قلقه، ولكي أعلن عزمنا على المشاركة مع جميع أعضاء الجمعية في الجهود الرامية الى بناء عالم أفضل للأجيال الحالية والأجيال المقبلة.

بيد أنني أود أولاً أن أنضم الى المتكلمين الذين سبقوني، وأن أقدم لكم، سيادة الرئيس، تهانينا المخلصة بمناسبة انتخابكم عن جدارة رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

إن الجمعية العامة، إذ يسند إليك مهمة توجيه أعمالها الثقيلة، لتحيي عن جدارة مهارتك، وتحيي بلدك، غيانا، لإسهامها الذي لا يقدر بثمن في جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق مثلها النبيلة. وإنني لأهنئ بالطبع أيضاً الأعضاء الآخرين بهيئة المكتب الذين من المؤكد أنهم لن يدخروا

بين الشرق والغرب. كذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد نحو الأصولية والتطرف والارهاب.

في ظل الظروف الحالية، نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أداة العالم الرئيسية لمنع نشوء بؤر جديدة للمواجهة يمكن أن تعرض التقدم الانساني للخطر. ونعتقد أنه من الضروري الآن اتخاذ تدابير فعالة عاجلة حتى يمكن لجهاز رئيسي للأمم المتحدة - هو مجلس الأمن - أن يعكس على نحو كاف التنوع الاجتماعي - الاقتصادي والإثني - الحضاري والديني والروحي في عالمنا المعاصر. وينبغي أن يعاد النظر في هيكله الحالي المحافظ.

تقف أمم العالم على أعتاب ألف عام جديدة. وتود أن تشهد مستقبلاً مشرقاً واعداء، وأن تترك وراءها نوازل المواجهة الايديولوجية العالمية السابقة وهناك اقتناع متزايد بأنه ليس هناك بديل للسلم والتعاون والأمن العالمي.

ما هو شكل المستقبل الذي ينتظر البشرية؟ وما نوع العصر الجديد الذي ينفتح أمامنا؟ وهل سينجح هذا العصر في التغلب على تركة الماضي الثقيلة؟ وهل سيحقق الانفتاح والصدق في العلاقات بين الدول وإزالة الريبة المتبادلة وعدم الثقة والإملاء - وبصفة خاصة الاملاء؟ إن مستقبل مجتمع الأمم يعتمد على الاجابة على هذه الأسئلة. وقد عقدت أوزبكستان عزمها على التقدم بخطى ثابتة صوب تحقيق أهدافها الوطنية في وئام مع المصالح المشتركة للمجتمع العالمي ومع العملية الديمقراطية العميقة التي تميز المستوى الحالي من تطورها. ويدرك شعب أوزبكستان الأوقات الصعبة التي تنتظره ولكنه مطمئن الى أن مستقبله سيكون عظيماً في أسرة البشرية الواحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العام، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوزبكستان على البيان الذي ألقاه للتوة.

إصطحب السيد إسلام أ. كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

ويعلن الدستور المؤرخ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلزام النيجر بألا تدخر جهدا لتحقيق المثل الأعلى الممثل بالوحدة الأفريقية، واستعدادها للتعاون بروح من المودة، وعلى نحو متكافئ، مع كل الشعوب المحبة للسلام والعدل والحرية.

وبمجرد اعتماد الدستور، توجه شعب النيجر إلى صناديق الاقتراع في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ لانتخاب ٨٣ عضوا للجمعية الوطنية التي تشكل الهيئة التشريعية للجمهورية الثالثة. وتمثل هذه الجمعية التنوع الإثني لشعبنا ووجهات نظره السياسية تمثيلا تاما. وفي الواقع أنه بإنشاء مناطق خاصة خلال الانتخابات إلى جانب المناطق الإدارية العادية، أصبحت كل مجموعة إثنية في النيجر ممثلة في الجمعية الوطنية وتشكل الأغلبية الحاكمة من تحالف يضم تسع مجموعات سياسية بينما تشكل المعارضة من تجمع من ثلاثة أحزاب تشغل ٣٣ مقعدا من بين ٨٣ مقعدا تشملها الجمعية الوطنية.

واستكملت عملية تعميم الديمقراطية في بلدي بإجراء انتخابات رئاسية في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣. على مرحلتين شاركت فيهما ثماني مجموعات سياسية. وكانت النتيجة أن أسندت إلى شعب النيجر مهمة ينوء بها الكاهل تتمثل بقيادة مسيرته صوب المستقبل. ومن المهم الذكر أن شعب النيجر أظهر نضجا كبيرا وسلك مسلكا مثاليا طوال هذه العملية. وشارك عشرات الآلاف منه في الانتخابات قاطعين مسافات طويلة ومواجهين درجات الحرارة البالغة الارتفاع التي هي نموذجية في منطقة الصحراء الأفريقية، وشاركوا في الانتخابات بهدوء وعلى نحو سلمي ومنضبط مع احتفاظهم دائما بمشاعر أخوية بالغة القوة وباحساس بالانتماء إلى أمة واحدة توحد بينهم. وهذا السلوك الذي يسعدني أن أحياه هنا مرة أخرى، أكسب شعب النيجر احترام وتقدير وإجلال مئات المراقبين الدوليين الذين جاءوا من جميع أرجاء العالم وراقبوا الانتخابات وشهدوا على كونها منصفة وحررة.

وهكذا قام شعب النيجر باختياره، مقررا أن يتخذ من الديمقراطية إطارا لمستقبله. ومن المؤكد أن الخيار يتسق مع الأزمنة المتغيرة ويتسق أيضا مع الاتجاه الذي يسير فيه التاريخ. ولكننا نعلم أن تعميم الديمقراطية يمثل عملية طويلة الأمد تتطلب

جهدا لتأييدك حتى تنجز وظائفك الصعبة بنجاح. وأود أيضا أن أؤكد لك التعاون الكامل لوفد النيجر معك. وأود أن أعرب لسلفك، السيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، عن ثناء وفد النيجر على كفاءته وفعاليته وكياسته أثناء إدارته لأعمال الدورة الأخيرة.

وأخيرا، أود أن أشيد على وجه الخصوص بأميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، للدينامية الجديدة التي جعلت الأمم المتحدة مكتسبها، المقرونة بالتزام صارم بالتنمية والسلام والأمن على النطاق العالمي، وعمله، منذ أن أتت به الانتخابات إلى قمة المنظمة العالمية يعبر عن شواغلنا تعبيرا واضحا. وإنني لأهنئه نيابة عن النيجر تهنئة حارة.

وخلال الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، عقدت العناصر النشطة في دولة النيجر مؤتمرا وطنيا أعلى كان فرصة تاريخية لدراسة نتائج ٣٠ سنة من استقلال النيجر وإرساء الأسس لبذل المزيد من الجهود لتوطيد تلاحم شعبنا ووحدته ولضمان الشروط اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة ومتسقة.

وبعد انعقاد ذلك المؤتمر بدأت النيجر السير بحزم على طريق اشاعة الديمقراطية لتبني لشعبنا دولة القانون التي تقوم على مبادئ الديمقراطية التعددية وتلتزم بالتقيد بحقوق الانسان وبضمان احترامها على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ في ١٩٤٨ والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب المؤرخ في ١٩٨١.

وتمهيدا لعملية تعميم الديمقراطية، اعتمد شعب النيجر بأغلبية ساحقة في استفتاء أجري في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، دستور الجمهورية الثالثة الذي يضمن حقوق الانسان المحددة في الصكوك الدولية المختلفة ويكرس الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويتضمن الدستور فضلا عن ذلك العديد من العناصر المبتكرة مثل النص على انشاء المجلس الأعلى للاتصالات، وهو هيئة إدارية مستقلة لكفالة وضمان حرية وسائط الاتصال واستقلالها ولاتاحة وسيلة رسمية لامكانية الوصول القائمة على الانصاف لكل الأحزاب السياسية والجمعيات والمواطنين إلى المعلومات ووسائط الاتصال.

نضمن لها النجاح.

ومازال النيجر مقتنعا بأن الحرية والديمقراطية بحاجة الى الماء لكي تنمو، تماما كما تحتاج اليه السمكة لكي تعيش، وبأنهما تحتاجان الى دعم عن طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وبالمثل فإننا مقتنعون أيضا بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يسودا في العالم ما لم تؤخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للجزء الأعظم من الجنس البشري، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا، تبدو التنمية تحديا ضخما للديمقراطيات الناشئة التي يتعين عليها أن تقدم إجابة عاجلة وملزمة على السؤال التالي: كيف يمكننا الحفاظ على إيماننا ورعايته؟ وهذا هو السؤال الملح الذي يدور في عقل ملايين الرجال والنساء الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، والذين وجدوا أنفسهم بعد نشوة النصر يواجهون حقائق حياتهم القاسية، ومشاكل البقاء التي لا تنتهي.

وأنا أعرف أن الجمعية على دراية واسعة بالصعوبات التي لا حصر لها التي تصيب شعوبنا بالشلل في حياتها اليومية وتعوق تنميتها.

وأعرف أن الجمعية مطلعة تماما على المحن التي تجل عن الوصف والتي عانت منها شعوبنا على مدى عقود، وتعرف رأينا في تلك الصعوبات. والواقع أننا ظللنا عاما بعد عام ودورة أثر أخرى تحت وطأة قضايا كبرى مثل تدهور معدلات التبادل التجاري، وتعزيز النزعة الحمائية وأزمة الديون، والتدهور المستمر في البيئة، والانكماش المستمر للمعونة الانمائية الرسمية، والنمو السكاني، وإجراء إصلاحات في التكيف الهيكلي.

وتعداد هذه القضايا الكبرى لا يقدم سوى تلخيص غير واف للمصير المحتوم للجزء الأعظم من الانسانية وما كتب عليها من فقر هائل.

إن الحالة الاقتصادية في القارة الافريقية تقدم مثالا معبرا عن هذا الوضع. لقد كانت افريقيا فريسة لأزمة اقتصادية واسعة النطاق لم يسبق لحدثها مثيل، نجمت عن فترة طويلة من الكساد الاقتصادي. فالقارة تعاني منذ سنوات، من هذا الكساد الذي طال أمده، ومن انخفاض في مستويات المعيشة، وتدمير للنسيج الاجتماعي أصبح من

الصبر وإنكار النفس. وقد قطعت دول اليوم الديمقراطية العظمى طريقا طويلا قبل أن تصل الى مرحلة تطورها الراهن.

وعلى الدول الفتية مثل النيجر التي اختارت بحزم هذا الطريق أن تتغلب على العديد من العقبات والمصاعب الناجمة عن ضعف هياكلها الاجتماعية والاقتصادية وعن البيئة الدولية.

وبالنسبة لبلدي إن احدى أكبر المصاعب التي تواجهه العصيان المسلح في الشمال وهو العصيان الذي يعرض الوحدة لمخاطر كبيرة، والسبب في هذه الحالة الموروثة يرجع الى حد كبير الى جفاف الساحل الذي أصبحت معه الظروف المعيشية للسكان الرحل، الذين يعانون فعلا من بيئة قاسية وقاحلة، محفوفة بالمخاطر، وهذه الحالة من أكبر شواغل النيجر. ومن ثم فور تولي الحكومة الجديدة السلطة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣، عكفت على السعي الى السبل والوسائل التي تكفل التوصل الى حل منصف وعاجل للمشكلة حتى يحل السلم وتسود الثقة الأخوية.

ومما ساعد الحكومة على الإضطلاع بهذه المهمة المساعدة القيمة التي تلقتها من البلدان الصديقة، التي أتقدم لها بالشكر الصادق وأعرب لها عن عظيم امتناني، فبفضل هذه الجهود أفضت المفاوضات في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الى هدفه لمدة ثلاثة أشهر تقيدت بها الأطراف على نحو صارم وتم تحديد مدتها مؤخرا. وهناك علامات مشجعة تبشر بالتوصل الى حل عاجل لهذه المشكلة، ونحن ننوي تكريس الطاقة اللازمة لها.

ومن فوق هذا المنبر المكرس للسلم، أود أن أعرب عن الأمل في أن يعمل جميع أبناء أمة النيجر يدا واحدة من أجل التغلب على ما يواجهونه حاليا من مصاعب، وأن يبنوا النيجر الديمقراطي الذي ينعم بالأخوة والرخاء.

وقد أكد من جديد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ على أن الحق في التنمية يشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان. كما أكد على الترابط القائم بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان الأساسية، وأن كلا منها يعزز الآخر، وكذلك أكد على الحاجة الماسة لدعم عملية نشر الديمقراطية في البلدان النامية إذا كنا نريد أن

الدول، مما أفضى الى تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها.

فكيف يمكن في ظل هذه الظروف أن نتوقع التنمية للبلدان الفقيرة.

إن التخلف يحرز تقدما يوما بعد يوم، وقائمة البلدان المرشحة للشروط التساهلية لرابطة التنمية الدولية تطول.

ولهذا السبب يدعو النيجر من فوق هذا المنبر البلدان المتقدمة أن تبرهن على قدر أكبر من التضامن، بأن توافق على إلغاء ديون أقل البلدان نموا إلغاء كاملا.

كان النيجر يأمل أن يستمع الى هذا القرار عقب اجتماع مجموعة السبعة، ولكن للأسف، لم تتحرك البلدان السبعة الأكثر تقدما صناعيا من أجل تحسين قدرة البلدان المدينة على السداد.

ولذلك، علينا أن نحد من هذا التطور الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على بلداننا. وعلينا أن نتوصل الى سبل ووسائل لعكس الاتجاهات السائدة حاليا. وعلينا أن نتصرف حتى يعود الأمل الى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية.

ويأمل النيجر بصدق ألا تكون قمة كوبنهاغن الأولى بشأن التنمية الاجتماعية يوما بلا غد.

وبالمثل، ينبغي أن يوفر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤ فرصة للأغنياء والفقراء ليوحدوا جهودهم لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

وأكثر قربا منا، سيعقد خلال أيام المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الافريقية، بناء على مبادرة من الحكومة اليابانية. ويأمل النيجر أن يتوصل هذا الاجتماع الى التدابير الجذرية الضرورية من أجل حل مشكلات القارة الافريقية.

إن العالم ينعم الآن بواحدة من اللحظات المؤاتية لتحقيق السلم التي يمن بها التاريخ من وقت لآخر. وآفاق اليوم تسمح لنا بالأمل في مستقبل أفضل.

ولقد ولدت نهاية العداء بين الشرق والغرب

الاتساع والعمق بحيث أدى الى ضياع الكثير من المزايا التي اكتسبت في السنوات الأولى من الاستقلال. ويصعب استردادها الآن.

واليوم تدنى الدخل الحقيقي للفرد عن مستوى عام ١٩٨٠.

وما زالت العلاقة بين الاستثمار والنتاج القومي الاجمالي ماضية في التدهور. وتتسم اقتصاداتنا باختلال الموازنات والموازن التجارية والانخفاضات الكبيرة في الواردات، التي يزيد من تفاقمها انهيار أسعار المواد الخام.

ووفقا لبعض التقديرات، فإن قدرة بعض البلدان على السداد اعتمادا على صادراتها بدأت تتلاشى. وعلى هذا انخفضت العلاقة النسبية بين الدين والصادرات التي كانت ٩٧ في المائة في عام ١٩٨٠، الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٥ ووصلت الى ما يقرب من ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢.

وعلى أي الأحوال، فإن المؤشرات الاقتصادية لا تقدم إلا صورة غير مكتملة للحالة السائدة، لا تتيح لنا تصور العواقب المترتبة على الجفاف والمجاعة وتدهور البيئة. إن هبوط الأسعار يعني أنه في بعض مناطق افريقيا، تدهورت أكثر فأكثر مستويات المعيشة التي كانت أصلا من أقسى المستويات في العالم، وبلغت مستويات غير مقبولة بالنسبة لحضارة عصرية.

ومع ذلك سلمت حكومات تلك البلدان بضعفها وحددت مجالات المسؤولية. واضطلعت بشجاعة بإصلاحات قاسية، واعتمدت تدابير تقشف مؤلمة بالنسبة لشعوبها، بهدف تحسين بيئتها الاقتصادية والمالية.

ولعدد من الأسباب، لم تحقق سياسات التكيف هذه النتائج المتوقعة. وينبغي أن أشير الى سببين من هذه الأسباب.

أولا، هناك عدم كفاية في الوسائل المالية والمادية، الأمر الذي حال بيننا وبين تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز مكاسبنا.

ثانيا، هناك العبء الذي تتحمله دولنا من جراء الديون الخارجية، والذي وصل الى مستويات لا يمكن تحملها وما زال يثقل أكثر فأكثر كاهل

جنوب افريقيا، وشعرنا بالارتياح لدى سماع التصريح بأن أول انتخابات حرة وديمقراطية ستعقد في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، ننضم الى مناشدة شقيقنا نلسون مانديلا برفع الجزاءات الدولية المفروضة على جنوب افريقيا. ونعتقد أن اعتماد هذا التدبير من شأنه أن يساعد على تهيئة مناخ الانفراج والثقة اللازم في ذلك البلد، إذا ما أريد تشجيع ظهور مجتمع متعدد الاعراق تسوده العدالة والديمقراطية. وهذا سيؤدي الى دخول جنوب افريقيا الى الساحة الافريقية وعودتها الى مجموعة الأمم المتحدة في العالم.

لقد تلقينا بارتياح حقيقي نتائج مفاوضات جنيف المعقودة بين مختلف أطراف النزاع في ليبيريا. والتي أدت الى إبرام إتفاقات كوتونو في بنن. هذه النتيجة تشير الى أن السلم بدأ يعود الى ذلك البلد. إن النيجر يؤيد العمل الذي قام به الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا كفالة احترام جميع الاطراف المعنية لهذه الاتفاقات.

ونرحب أيضا بالمحادثات الجارية في العيون بشأن الصحراء الغربية. إن هذه المحادثات تفتح آفاقا جديدة أمام التسوية النهائية لهذا الصراع، الذي دام أمدا أطول مما ينبغي.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، تتطلب المناطق الأخرى في القارة الافريقية انتباهنا الدقيق وعملنا. وينسحب هذا على انغولا وموزامبيق والصومال. وليكن الممثلون على ثقة من أن النيجر يؤيد دون تحفظ جميع قرارات مجلس الأمن التي تشجع عودة السلم الى هذه البلدان التي عانت طويلا.

أود الآن أن أشيد بالعمل الدينامي الذي يقوم به السيد بطرس بطرس غالي صوب القضاء على المصادر العديدة للتوتر والصراع في افريقيا وفي العالم أجمع. نود أن نشكره، بصفة خاصة، على الإلهامات والأفكار الواردة في تقريره المعنون "خطة للسلم".

وقد تعرفنا على معالم العديد من المقترحات الحكيمة التي عرضها الأمين العام في تلك الوثيقة. وبصفة خاصة نشاطه أراءه المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية. وبهذه الروح تزودت منظمة الوحدة الافريقية، في اجتماع قمته الـ ٢٩ في القاهرة،

حركة قوية تجاه السلم، وأيقظت، في نفس الوقت، آمالا كبرى في التنمية المستدامة.

يجب أن يترتب على نزع السلاح، كما حدده ميثاق الأمم المتحدة، وضع نظام للأمن الجماعي يستهدف تفادي أي إفراط في تكديس الأسلحة. والواقع أن بناء الثقة بين البلدان المتجاورة التي تشترك في مصير واحد بسبب الوشائج المتعددة التي تربط بين شعوبها أمر له أهمية كبرى. ومن الضروري للغاية أيضا أن تتوفر ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة التدمير الشامل بأن أراضيها لن تستخدم أبدا كحقول للتجارب. ونعتقد أنه من الضروري للغاية تخصيص الموارد المحررة نتيجة لنزع السلاح من أجل استئصال الفقر، الذي ما برح في نهاية القرن العشرين يخلق الظروف لتفشي الفقر المثير للاشمئزاز الذي لا يقبله الضمير الانساني.

وهناك أسباب أخرى للأمل تتمثل في المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد مؤخرا، والذي أعلن الحق في التنمية بوصفه حقا عالميا وثابتا، وجزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان الاساسية.

ووجدت أسباب للأمل أيضا نتيجة لعقد اجتماع القمة الأخير في ريو، الذي ركز اهتمام العالم على المخاطر التي تهدد بيئتنا، كما أبرز العلاقة المتبادلة القائمة بين التنمية والبيئة، ومن ثم، أكد على الحاجة الماسة لضمان الحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

لقد سجلت بالفعل تبرعات لتمويل برامج جدول أعمال القرن ٢١. ويأمل النيجر أن تترجم الآمال النبيلة التي انبعثت في ريو الى أعمال محددة في القريب العاجل. ولذا فإننا نرحب بإنشاء آليات التشغيل، كاللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة الحكومية الدولية لإعداد الاتفاقية الدولية الخاصة بالتصحّر والجفاف. والنيجر الذي كتب عليه التعامل مع زحف الصحراء السريع والمخيف، يتابع باهتمام وثيق عمل هذه اللجنة.

لقد تكلمت باستفاضة عن النيجر وعن شواغلنا وآمالنا. بيد إنني لا أود أن أوصي بأن المشاكل الكبيرة الحاصلة في العالم أمور لا تعنيننا. فبغض النظر عن الأوقات العصيبة التي نمر بها، يبقى النيجر منتبها لما يجري في بقية العالم. وقد شجعنا التطورات التي طرأت على الحالة في

المهنية. ونعتبر هذا أيضا إشادة عن جدارة ببلدكم، جمهورية غيانا، وبإسهام منطقة الكاريبي في أنشطة منظمنا. وإن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها التي تتمتع بعلاقات مثمرة مع بلدان الكاريبي، في الإطار الدينامي لاتفاقية لومي، لتؤكد لكم على تعاونها التام.

كما نرحب في منظمنا بعضوية الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وارتيريا وإمارة موناكو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وإمارة اندورا.

في الخطاب الذي أدلى به زميلي البريطاني، السيد دوغلاس هيرد، أمام الجمعية في العام الماضي، ذكر أن العالم، بعد فترة وجيزة من التفاوض، دخل مرحلة من الزعزعة وتحديات القانون والنظام. وقد تزايد هذا الاتجاه على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية. وعلينا الآن أن نتصدى لحالات أزمات جديدة، في الوقت الذي لم يتسن فيه بعد، - وهذا يخص أوروبا وحدها - إيجاد حل عادل ودائم لمشاكل مزمنة مثل مشكلة قبرص، بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها منظمنا.

والعداوات الكامنة، التي كبح جماحها لفترة طويلة ما يسمى بميزان الرعب، ظهرت من جديد في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وقد أدى انهيار الأطر المؤسسية القديمة إلى نشوء أشكال من القوميات السريعة التنافس. ويؤدي الطموح الشخصي لبعض الحكام وآلات الدعاية التي يتحكمون فيها إلى إقحام عشائر أو شعوب بأسرها في صراعات تتميز باللجوء العشوائي إلى العنف. وتهدر على نحو مستمر خلال هذه العملية الحقوق الأساسية للفرد والقواعد الأولية للقانون الإنساني الدولي.

وفي بلدان أخرى، تواصل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية تهئية أرض خصبة للأصولية الدينية تمكن من زيادة عدد أنصارها وضحاياها. ويشكل وجود أعداد كبيرة من المهاجرين في أماكن أخرى ذريعة لردود فعل تتمثل بالتعصب العرقي الذي أدى إلى حد ارتكاب الجرائم عن عمد. وتعتبر جميع أشكال التعصب الإنسان عدوا يجب القضاء عليه. ولا بد من مكافحتها عن طريق الاعلانات السياسية والقوانين، بالإضافة إلى المشاركة بصورة أكثر التزاما وإخلاصا في نصرة القيم الإنسانية التي لا بد أن توحدنا جميعا عبر القارات والثقافات.

بآلية للوقاية من الصراعات وتديرها وحسمها في افريقيا.

وبعيدا عن القارة الافريقية، نرحب بإبرام منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، الاتفاقات الخاصة بالاعتراف المتبادل والحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا.

ونأمل أن تنتقل قوة دفع السلام التي بدأت في أجزاء معينة من العالم الى البوسنة والهرسك التي عانت أطول من اللازم.

وبهذه النبرة المتفائلة سأختتم بياني. ولكنني أود أولا، باسم النيجر، أن أرحب في أسرة الأمم العظيمة بارتيريا، وإمارة موناكو وإمارة اندورا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجمهورية السلوفاكية. إن وجودها بيننا يعزز عالمية الأمم المتحدة ويشهد على قيمة عمل المنظمة في دعم التقدم البشري الواسع النطاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماهامان عثمان، رئيس جمهورية النيجر الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كلايس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أشيد بسلفكم، السيد ستويان غانيف، الذي أدار أعمال الجمعية العامة أثناء دورتها السابعة والأربعين.

لقد قررت الجمعية بالإجماع أن تعهد اليكم، سيدي، بإدارة هذه الدورة الثامنة والأربعين. ونرحب بهذا القرار لمعرفتنا بصفتم الشخصية وخبرتمكم

الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، ولدعم الديمقراطية في بلده.

أما في افريقيا فإن الهوة بين الأهداف والواقع لا تزال مشبعة للهمم بدرجة كبيرة. فهناك ٢٠٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء القارة. ومع ذلك، فهناك، على الرغم من الصراعات المسلحة والمشاكل الاقتصادية الحادة، بوادر لا يمكن انكارها لفجر عهد سياسي جديد. وبطبيعة الحال للافريقيين أن يقرروا سرعة التطور الديمقراطي لديهم وشكله العملي. إلا أن بعض الدكتاتوريين مازالوا يتشبثون بالسلطة التي مارسوها مدة طويلة لمصلحتهم الخاصة. فجيوشهم، التي يدفعون مقابل خدماتها بطريقة أو بأخرى، تشبه سيفاً مسلطاً دائماً على شعوبهم. وعلى الرغم من المظاهر، فلا يشكل هؤلاء الآن أكثر من عنصر بائد من عناصر التخلف.

وتشرف جنوب افريقيا على لحظة تاريخية تحصل فيها الأغلبية الديمقراطية لشعبها على السلطة. ومما يؤسف له أن الطريق إلى ذلك كان مليئاً بالمجازر والاعتداءات. وتعيد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأكيد دعمها لعملية المفاوضات التي يضطلع بها الرئيس فريديريك دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، وتناشد المجتمع الدولي مساعدة جنوب افريقيا في هذه المرحلة الحرجة عن طريق المساعدة في تنظيم الانتخابات وإعادة بناء البلد وتطويره.

وفي آسيا استمر الاتجاه الايجابي الذي ساد خلال السنوات الأخيرة. فعلى الجبهة الاقتصادية، تتميز البلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ، وبخاصة الصين، بدينامية لافتة للنظر. وتأمل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن يسفر هذا التقدم بسرعة عن نتائج إيجابية بالنسبة لظروف المعيشة والعمل لهؤلاء السكان.

وأمریکا اللاتينية قارة تعيش في سلام، مواصلة انتعاشها الاقتصادي وفقاً لأهداف الحكومات المنتخبة بطريقة ديمقراطية. إلا أن النمو السريع للسكان والاتجار غير المشروع في المخدرات والاختلالات الاجتماعية لا تزال تشكل عقبات ضخمة في وجه السعي نحو التقدم في العديد من تلك البلدان.

وتولي السلطات عناية أكبر للسكان الأصليين،

ويقترن انتشار هذه الحالات بالرغبة المتزايدة في اقتناء أسلحة التدمير الشامل. ويقلقنا في هذا الصدد تصرفات دول أعضاء في منظماتنا لديها موارد طائلة وتقع على عاتقها مسؤوليات إقليمية وتدعي أنها محبة للسلام. ويشكل انتشار هذه الأسلحة تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار العالميين والاقليميين.

ومن الأهمية البالغة تمديد معاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥ لأجل غير مسمى دون قيد ولا شرط.

ويشكل التخلف الاقتصادي وظروف المعيشة غير المقبولة التي يعاني منها مئات الملايين من سكان الكوكب قلقاً كبيراً آخر للمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

ولا يمكن أن نعتبر حصيلة ثلاثة عقود من التعاون في مجال التنمية إيجابية. وهذا يعني أنه علينا جميعاً، بلدان الشمال والجنوب، أن نقيم الحالة بجدية. نعلم أنه لا جدوى من الكلام عن السلم في العالم إن لم نعمل في نفس الوقت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وستكون المؤتمرات العالمية المقبلة في القاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ معالم هامة في هذه العملية.

إن شواغلنا لم تحجب أنظارنا عن الجهود الهامة المبذولة في جميع مناطق العالم لإضفاء الصبغة الديمقراطية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

والجمهوريات التي كان يتألف منها الاتحاد السوفياتي سابقاً تواصل المهمة الجسيمة، مهمة إنشاء إطار سياسي واقتصادي واجتماعي كفيل بتعزيز إحساسها بهويتها بصفاتها أمماً متميزة. ويجب علينا أن نساعد تلك البلدان على إيجاد طرق تحقيق المصالحة الوطنية الفعلية مع الاحترام الكامل من جانب كل بلد لسلامة أراضي البلد الآخر. وستستمر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في تقديم الدعم الكبير إلى هذه البلدان عن طريق المساعدات التقنية واتفاقات المشاركة. وستواصل تجارتها أيضاً مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وبخاصة عن طريق اتفاقات انتساب جديدة أو معززة.

وتؤيد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الرئيس يلتسن في الجهود التي يبذلها لتعزيز

لقد جرت مناقشة تقرير "خطة للسلام" في هيئات مختلفة. فالترحيب الحار الذي قوبل به قد تبعه تنفيذ إجراءات عملية عديدة للتنفيذ. ومع ذلك نود أن تبدي جمعيتنا استعداداً أكبر للتخلي عن تحفظاتها المتعلقة ببعض أنواع الإجراءات الوقائية التي اعتمدها فعلاً مجلس الأمن والأمن العام.

وباشرت المنظمة نفسها العمل على سلسلة من تدابير إعادة الهيكلة وأحرزت تقدماً بهذا الشأن. وربما كان أشد هذه الإجراءات تعقيداً إعادة هيكلة مجلس الأمن، إلا أن ما يبعث على التشجيع أن هذا الموضوع بات الآن موضوع حوار مفتوح. وريثما يحقق إصلاح ليس من شأنه تعريض كفاءة المجلس للخطر واصل الاضطلاع بأنشطته. وأفصح في الواقع مجالاً أوسع لمفهوم الدبلوماسية الوقائية والتعاون مع المنظمات الإقليمية. وأيد الأمين العام هذا الاتجاه بحزم سواء من خلال زيارته المتعددة للميدان ومن خلال زيارات ممثليه الشخصيين ومن خلال إجراءات التكيف التي استحدثها داخل الأمانة العامة. وركزت هذه التدابير بصورة خاصة على تعزيز الإدارات المسؤولة عن الاضطلاع بعمليات حفظ السلم. فالتوسع الذي لا غنى عنه لهذه الخدمات لم يكتمل بعد وسيطلب تقديم مساعدة إضافية من الدول الأعضاء. وفي الواقع، حدثت زيادة هائلة في عمليات الأمم المتحدة وفي هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية. فهذه العمليات لم تتضاعف فقط: ولكن تنوعت أهدافها أيضاً. وفي بضع حالات تعين تكميل المهمة التقليدية، مهمة حفظ السلم أو استبدالها في البداية بمهمة أدق بكثير تتمثل باستعادة السلم.

ويرى البعض أن المنظمة واجهت الفشل في الحالات الصعبة نفسها التي كان يتعين عليها أن تتعامل معها في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال. إن ازدواجية بعض القادة العسكريين تشكل تهديداً دائماً ينذر بزعة الاستقرار.

ولكن المجتمع الدولي لم يختر تحت أي ظرف من الظروف أن يجمع بين بعثات المعونة الإنسانية وبعثات إعادة السلم. ولم يعتبر استخدام القوة سوى الملجأ الأخير الذي يلجأ إليه لمساعدة الأهالي الذين اتخذهم رهائن من نصبوا أنفسهم زعماء عليهم. وبالتالي إن منظمنا، في ظل ظروف معينة، كانت مغولة اليدين في مجال استخدام الوسائل الكفيلة بالرد على التحرشات الموجهة ضدها. بيد أنه يجب علينا أن نستخلص العبر من التجربة التي

ولكن بعض الأحداث المفجعة تقع فتذكرنا بالظروف المتقلقلة التي تعيش تلك الشعوب في ظلها.

وترحب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالتحسن الكبير في آفاق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. وتأمل أن تلي الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي عقدت مؤخراً خطوات جديدة حاسمة من جانب إسرائيل والبلدان العربية المعنية مباشرة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وإعلان المبادئ الإسرائيلية الأردنية الذي صدر مؤخراً خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ونحن ندعو الجمعية العامة إلى مراعاة هذه التطورات الرئيسية عند نظرها في الحالة في الشرق الأوسط.

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، انطلاقاً من موقفها الذي تتخذه منذ مدة طويلة، على استعداد للاضطلاع بدور هام، بالتنسيق التام مع المؤسسات الدولية المختصة، في التنسيق العام للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وإلى جانب ذلك، إن على البلدان المانحة أن تسترشد في هذا الصدد بمعايير الفعالية والسرعة.

ولا تكتفي الأمم المتحدة خلال هذه الفترة العصبية بالوقوف موقف المتفرج.

لقد جعل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في الإمكان إصدار إعلان ختامي يؤكد من جديد، بل ويثري، التوافق العالمي في الآراء حول الاحترام الأساسي الواجب للإنسان في مختلف الظروف. ويقدم برنامج عمل فيينا عدداً كبيراً من التدابير التي تكفل احتراماً أكبر لهذه الحقوق، بل وتعزيزاً لها في جميع أنحاء العالم. وستسعى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، ابتداءً من الدورة الحالية، إلى التوصل إلى تطبيق هذه التدابير، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الموارد المخصصة لمركز حقوق الإنسان وتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة.

وتستمر الاستعدادات النشطة لعقد مؤتمرات عالمية أخرى معنية بالسكان والتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة. وتأكدت متابعة ريو من خلال الجلسة الأولى للجنة التنمية المستدامة التي أقامت، من البداية، علاقة مشاركة نرى أنها تبشر كثيراً بالخير.

اكتسبناها من هذه العمليات المختلفة.

فانتساع الأزمات الإنسانية وتعقدتها في جميع أنحاء العالم يتطلبان أيضا قدرا أكبر من التنسيق في مجال المساعدة الإنسانية سواء أثناء التخطيط الاستراتيجي للعمليات وأثناء تنفيذها في الميدان.

إن روح المثابرة، امتثالا للميثاق وحقوق الإنسان، ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وهذه الروح قد مكنت كمبوديا من تنفيذ اتفاقات باريس في ظل ظروف أثبتت أنها بالغة الصعوبة - كما دلت على ذلك بالفعل. وهذا يمثل انتصارا عظيما للشعب الكمبودي فضلا عن أنه كان نجاحا باهرا للأمم المتحدة وتم إنجاز ذلك من خلال جهد لم يسبق له مثيل: من جانب العديد من الحكومات وآلاف الموظفين الرسميين والمتطوعين، وأيضا من خلال عدد كبير من الجنود الذين ضحى العشرات منهم بحياتهم. وتشيد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بذوي "القبعات الزرقاء" الذين قتلوا بوحشية في أحيان كثيرة، والذين كانوا ضحايا قيامهم بواجبهم في جميع أنحاء العالم. إن سلامتهم، فضلا عن سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة، يجب تحسينها ويجب أن تنظم على نحو أكثر فعالية عملية تعقب الذين اعتدوا عليهم.

والجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها مقتنعة أيضا بضرورة الاستجابة لإزاء الآثار المترتبة على وجود الألغام نتيجة الصراعات المسلحة. فهذه الأجهزة تؤدي بحياة العديد من الضحايا كل عام في صفوف السكان المدنيين، وتعرض للخطر عملية إعادة تأهيل مناطق واسعة من الأراضي التي خربتها الحرب. إننا نطلب إلى هذه الجمعية أن تنظر في مشروع القرار الذي قدمناه بشأن هذا الموضوع وذلك بهدف القيام بتنظيم يشمل قدرا أكبر من المنهجية والفعالية للمساعدة في مجال إزالة الألغام. ونرحب كذلك بالمبادرة الفرنسية التي تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر لاستعراض اتفاقية ١٩٨١ المعنية بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وبالتالي إن الصورة العامة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها خلال الشهور الـ ١٢ الماضية هي أبعد من أن تكون مخيبة للآمال، وكان بإمكاننا أن أضع قائمة بالكثير من التطورات الإيجابية الأخرى. بيد أننا عندما

ننظر في الصعوبات التي تواجهنا يصعب أن ندعي بشكل قاطع انه مهما حدث فإن الأمم المتحدة ستتمكن من مواجهة تحديات المستقبل على نحو فعال.

فقدرات الأمانة العامة يجري استخدامها إلى أقصى حد ممكن؛ ولم تعد تكفي تلبية رغبات الدول الأعضاء في كل حالة. فالصناديق المالية للمنظمة فارغة أو فارغة تقريبا وتطوير أنشطة جديدة تعيقه إعاقة متزايدة الخلافات على توزيع التكاليف. فمعظم كبار المانحين، الذين تأثروا تأثرا خطيرا في بلدانهم نفسها بفعل الحالة الاقتصادية غير المؤاتية يعتبرون وضع قيود على الميزانية أمرا أهم أكثر من أي وقت مضى. فتكاليف عمليات حفظ السلم وحدها ستبلغ ٣,٦ بليون دولار لعام ١٩٩٣.

وبالإضافة إلى مشاكل السيولة النقدية المباشرة، ثمة عجز هيكلي متزايد في الميزان بين القدرة على اتخاذ تدابير متعددة الأطراف وطلبات التدخل المتزايدة باستمرار. ماذا يمكننا أن نفعل لكي نضمن ألا تقع الأمم المتحدة ضحية نجاحها؟ نعتقد أن إيجاد حل ينطوي على مجالات عمل ثلاثة:

أولا، وبطبيعة الحال، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد. هذا التزام أساسي ما أخلت به أبدا المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والجهد الذي يتطلبه ذلك ليس أقل أو أكثر من ذلك المطلوب من المساهمين الآخرين "كبارا" كانوا أو "صغارا"، لأنه يتعين على كل دولة عضوة أن تساهم بحسب قدرتها على الدفع. فالتواني عن الدفع يمثل انتهاكا خطيرا للالتزامات المبرمة، ومما يؤسف له أشد الأسف أن بعض البلدان المتأخرة عن سداد مستحققاتها تطالب في نفس الوقت بدور متميز في مناقشات المنظمة وقراراتها.

ثانيا، إن الإصلاحات المختلفة التي اضطلع بها من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية للمنظمة ينبغي متابعتها بأقصى قدر من التصميم. وتدور في الخاطر بصورة خاصة إدارة الأمانة العامة، والرقابة على نفقاتها وعملية إعادة التشكيل القادمة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. ومن غير المقبول أن الأهداف المحددة لا يمكن تحقيقها بسبب مفاوضات لا تنتهي أو صراع على السلطة بين كبار

المدرء.

المشاكل والأزمات المتزايدة التي تميل في هذا العصر المتسم بالتحويلات الهائلة، الى أن تصبح أكبر من قدرة أي بلد على حلها بمفرده.

وبالإضافة الى مناطق الاستقرار هذه، من الضروري أيضا إنشاء أو تعزيز آليات إقليمية أوسع، مما يجعل من الممكن لعدد من المناطق دون الإقليمية استنباط مبادئ التعايش السلمي المزدهر. وهنا يمكن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يكون على الأقل مصدر إلهام إن لم يكن نموذجا عالميا. وحتى إن كانت قدرته على التدخل المباشر محدودة، فإنه يشكل قاعدة لا غنى عنها للحوار. فعندما تحدث أزمات داخلية أو ثنائية، يشجع المؤتمر البلدان المجاورة على توخي الاعتدال وبذلك يسهم في الحد من الصراع. ومع تزايد احترام القواعد العامة، يمكن توخي المزيد من إجراءات جماعية ملموسة.

تلك هي الأدوات الأساسية لتحقيق الهدف الثلاثي الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة: السلم والتنمية والديمقراطية.

منذ اثنين وثلاثين عاما، أعلن رجل قانوني مصري شاب في أكاديمية القانون الدولي:

"إن تشجيع تجمع الدول في عالم يتسم بشكل متزايد بالبلقنة، والقيام بدور التأليف بين الشعوب وتقديم مساعدة كبيرة ومستمرة للبلدان المتخلفة ينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية للتنظيم الدولي". (سجل الوقائع الرسمية، أكاديمية القانون الدولي، لاهاي، ١٩٦٠، المجلد الثاني، ص ٦٩-٧٠).

إن رجل القانون هذا يترأس اليوم منظمتنا.

إن الهيئات الإقليمية في جميع القارات قد سارت يقينا على هذا المسار: في العام الماضي أسهمت، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في أعمال وساطة وبعثات حفظ سلم هامة - ولكن دائما بعد اشتعال الصراع. وإن وجود مناطق للاستقرار الحقيقي وآليات إقليمية يمكن التعويل عليها بدرجة أكبر يجعل من الممكن الوقاية ضد الأزمات الكبرى عن طريق تخفيض أسبابها.

ثالثا، مع أن الأمم المتحدة ما زالت هيئة حكومية دولية فهي مدعوة إلى أن تضطلع على نحو متزايد بمهمة الحكومة المركزية، وأن تناط بها مسؤولية حل كل مشكلة قد تنشأ.

وبغية الوفاء بهذا المد المتزايد من المطالب، أكد الأمين العام بحق في تقريره "خطة للسلام" على الحاجة إلى التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية.

ولكن هل هي على استعداد؟ وهل هي قائمة في كل مكان؟ وهل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يقدم إمكانات حقيقية إذا لم تصبح هذه المنظمات مراكز فعالة لاتخاذ القرار والإجراءات؟ ونعتقد انه دون القدرة على التدخل السريع والمستمر على نطاق إقليمي تظل الدبلوماسية الوقائية من جانب منظمتنا موردا لا غنى عنه ولكنه محدود النطاق. فهي ستسهل فعلا إحراز نجاحات هنا وهناك، ولكنها ستكون غير كافية للسيطرة على العداوات الراسخة والمنطوية على أشد التهديدات. فإن لم يتغير شيء سيكون هناك فعلا خطر انفجار بلدان بأكملها من الداخل. وستوجه الحالة على نحو متزايد الموارد متعددة الأطراف لتكون إلى عمليات انقاذ وإعادة تأهيل مؤقتة مما يلحق الضرر بأهداف التنمية الجماعية المستدامة.

وفي هذا الصدد، لم تعد هناك حاجة الى إثبات الآثار الايجابية لمنطقة يسودها الاستقرار مثل المجموعة الأوروبية. إن المجموعة الأوروبية كانت من البداية وليدة رغبة عميقة في صنع السلم وإعادة التعمير. والاحتياجات والطموحات ذاتها موجودة في أماكن أخرى في العالم لكن لم تقابلها استجابة مماثلة.

ونحن نعتقد أنه لا يوجد بديل عن إنشاء مثل هذه المناطق في كل قارة من القارات. والسعي المتسم بالتصميم لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي خطوة حاسمة لا غنى عنها في هذا الاتجاه. إن فوائد الاقتصادات ذات الحجم الكبير وحرية تنقل الأفراد والسلع تسهمان عندئذ في تعزيز السلم وتسهمان بنفس القدر في تقاسم الرخاء. فالبلدان المشاركة، باتحادها لتشكيل مراكز للاستقرار والتقدم، تخلص نفسها تدريجيا من

السلم التي قبلها الأطراف جميعاً.

ومعاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد الأوروبي ينبغي أن توفر لنا وسائل تعزيز قدرة الاتحاد على العمل في العالم. وخاصة في تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وبمجرد بدء سريان المعاهدة - وهذا ينبغي أن يحدث في الأيام القليلة القادمة - فإنها ستكون الاتحاد الأوروبي من أن يلعب دوراً معززا في جميع مجالات السياسة الدولية والأمن الدولي وستقيم علاقات عمل وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي الغربي. وعلاوة على هذا، إن التوسيع الوشيك للاتحاد الأوروبي لكي يضم أعضاء جددًا سيزيد ببساطة من قدرته على ممارسة نفوذ جالب للاستقرار على البلدان المتاخمة.

وإن توسيع الاتحاد الأوروبي واستعداده لعقد اتفاقات ارتباط وتعاون أوسع نطاقاً من أي وقت مضى مع جميع المناطق وبلدان الكرة الأرضية تقريباً دليل على رغبته الصادقة في المضي قدماً ببناء أوروبا، وفي الوقت ذاته بفتح أوروبا على العالم. هذه هي أوروبا التي تثبت بشكل متزايد قدرتها على خدمة أهداف الميثاق. وهذا يوفر تشجيعاً لبلدان ومناطق أخرى على أن تتحد وتضم جهودها كما فعلت أوروبا، في المهمة المشتركة لتحقيق سلم أكبر في عالم الغد.

السيد كوزيريف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام. وأرى ذلك مظهراً لاحترام السياسة المحبة للسلم التي تنتهجها غيانا، وإشادة بالدور المتنامي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الشؤون الدولية.

إن العام الماضي قد أظهر القدرة الكبيرة للوقائع المثيرة الكامنة في عالم ما بعد المواجهة وما بعد الشيوعية. فقد رأينا أن أرفع مستويات التعاون أمر يمكن تحقيقه. ونرى توقعات مثيرة حقاً في الخطاب الذي ألقاه بالأمس الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة، وفي بيانات أخرى أدلى بها فعلاً من على هذه المنصة.

وفي الوقت ذاته، إن التطورات في يوغوسلافيا السابقة وفي أبخازيا وكاراباخ قد كشفت أيضاً عن الأعمال الحقيقية للهجومية والتهديد الجديد الكبير المتمثل بالقومية العدوانية.

والواقع أن التكامل الإقليمي يمكن أن يساعد في احتواء مشاعر الإحباط والقلق التي تشعل نيران الحركات القومية. وهو يوفر أيضاً حافزاً قوياً للنمو الاقتصادي، ومن ثم يوفر عنصراً استراتيجياً في مكافحة الفقر. وأخيراً التكامل الاقتصادي الإقليمي، بتزايد تدريجياً، يقضي ببساطة على خيار الحرب من تفكير الحكومات والشعوب المعنية.

إن تفكك يوغسلافيا السابقة وتبعاته المأساوية يجعلان من الواضح تماماً أن التعقيبات التي أدلينا بها توا تتصل بطريقة عمل سيثبت أنها دواء طويل الأمد ومتطلب لعناية فائقة وليس دواء سحرياً. إن المجموعة الأوروبية وكذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لم يستطيعا منع اندلاع الصراع وما تلاه من كوارث. وبالتالي إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء قد اتهمت تماماً كما اتهمت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالافتقار إلى الاستراتيجية وبعدم المبالاة. وبالنسبة للمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، إن أحد الدروس المستفادة من هذه الكارثة هو أن تعميق علاقاتها الداخلية - أوروبا أكبر لا أوروبا أصغر - من شأنه أن يعزز الدور الذي ينبغي أن تلعبه بوصفها أداة لتشجيع الاستقرار والسلم في أوروبا والمناطق المجاورة.

بيد أنه لا يوجد من يشك في حقيقة أن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء قد سعتا من أجل التوسط منذ الأيام الأولى للصراع. وأعضاء المجموعة الأوروبية هم، الذين استطاعوا، ضد التيار، اقناع مجلس الأمن كله بمواجهة الحالة المتردية. إن الدول الأعضاء في المجموعة، دون التهاون في مواقفها المبدئية وعلى الرغم من خيبات الأمل العديدة، لم يصبها الكلل في مهمتها التي لا تحمد عليها.

والجهود المبذولة في مؤتمري لندن وجنيف شاهدة على ذلك. وكما تدركون، إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لعبت دوراً حيويًا في الميدان، وخاصة عن طريق أنشطة راصديها، وفي تنفيذ العقوبات وعن طريق إسهامها في قوة الأمم المتحدة للحماية وفي تدابير مساعدة ضحايا الحرب الأهلية.

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء كررت أيضاً ذكر استعدادهما للاشتراك في تنفيذ خطة

الأخرى. وينبغي أن تصبح المدينة رمزا للعالم كله، وتذكرا بأن العنف والتعصب السياسيين تحت راية الدين أسوأ جريمتين ممكنتين ضد الدين نفسه والروح الإنسانية. وعلى أية حال فقد حان الوقت، بالتأكيد، للتفكير في إقامة اتصالات أوثق بين الأمم المتحدة وبين الأديان الرئيسية في العالم.

يبدو أن المجتمع الدولي قد أغفل أفغانستان وأنغولا بمجرد انتهاء كونهما رهينتين في الحرب الباردة. والأمم المتحدة ليس لها الحق في ترك ملايين الناس الذين يعيشون هناك في قبضة وباء التعصب العرقي والعنصري والديني، ونسيان مشاكلهم الاقتصادية والانسانية بما في ذلك مشكلة الإفراج عن أسرى الحرب السوفيات سابقا.

يجب أن نتعلم الدروس المستفادة من عملية الأمم المتحدة في الصومال ونحسن فعاليتها بشكل ملحوظ. وروسيا، إذ تدرك مسؤوليتها الخاصة عن صيانة السلم، جعلت من صنع السلام وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة تلك المتعلقة بالأقليات الوطنية، أولوية في سياساتها الخارجية، وأولا وقبل كل شيء، في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا.

إننا لن ندخر جهدا لتعزيز كمنولث الدول المستقلة وجعله عاملا إيجابيا، ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى العالمي. وإنني أدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى تأييد الاقتراحات المقدمة بشكل مشترك من جانب أعضاء كمنولث الدول المستقلة إلى الدورة الحالية، والمتعلقة، بشكل خاص، بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، ومكافحة الإرهاب الدولي وحماية البيئة.

إن جهودنا لنصنع السلام بدأت بالفعل تؤدي ثمارها الأولى. فأكثر من عام الآن لم تحدث أعمال عدائية في منطقة ترانسدنيستر وجنوب أوسيتيا. وبمشاركتنا، بدأت عملية تطبيع الحالة والحوار الوطني في طاجيكستان.

إن روسيا تبذل جهودا نشطة لإنهاء الصراعين الأبخازي والكرباخي، وتقديم مساعدة إنسانية إلى ضحاياهما.

هذه المشاكل كلها بلغت حدا من الخطورة والمأساوية لا يترك مجالا للتفكير في خطط إمبريالية جديدة لروسيا، أو في التنافس

إن انفجار العنف الذي يسببه كره الأجانب، حتى في بلدان مزدهرة تقليديا، بين أنه ما من أحد بمنأى عن هذا الخطر. إنه تهديد للسلام لا يقل خطورة اليوم عن تهديد الحرب النووية بالأمس. لقد حشد المجتمع الدولي قواه ليدرك الخطر النووي. وكانت معاهدة "ستارت" الثانية، الروسية - الأمريكية من أهم الضمانات ضد هذا الخطر. إننا جميعا نواجه، هذه الأيام، التحدي الهائل بنفس القدر الذي يفرضه جيل جديد من الصراعات والحروب التي يفجرها التعصب القومي والسياسي والديني. ولهذا فإن الديمقراطية وصنع السلام يجب أن يكونا المدلولين الرئيسيين اللذين يحددان استراتيجية المجتمع العالمي وهو يتقدم صوب القرن الحادي والعشرين.

إن الأمم المتحدة تتجه الآن إلى مواجهة هذا التحدي الجديد. وقد كانت عملية الأمم المتحدة الناجحة في كمبوديا من أكبر العمليات في تاريخ المنظمة. وها هي الحياة تعود إلى طبيعتها في بلد مزقته الحرب الأهلية لفترة طويلة. ونحن على استعداد، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، لمساعدة شعب كمبوديا لإعادة بناء بلده.

لقد رأينا طفرة سياسية ونفسية في حل المشكلة الرئيسية في تسوية الشرق الأوسط. وهي مشكلة فلسطين. ونحن نحیی زعيمی اسرائیل ومنظمة التحرير الفلسطينية الجريئين اللذين اتخذوا الخطوة الأولى والأكثر صعوبة صوب الاعتراف والمصالحة المتبادلين. ونحن على استعداد للمشاركة في مؤتمر دولي بشأن التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي وروسيا، باعتبارها مشاركة في تبني المؤتمر المعني بالشرق الأوسط، لن ندخر جهدا للتقدم بعملية السلام في جميع المجالات الأخرى.

ومع هذا، فإن مفتاح التسوية للعديد من الصراعات لم يعثر عليه بعد. وستواصل روسيا تشجيع الأطراف في الصراع البوسني على عدم تضيق فرصة التسوية السلمية، وستسهم في عملية تنفيذها تحت قيادة الأمم المتحدة.

لقد أتاحت لي الفرصة مرتين، أثناء فترة الحرب، لزيارة سراييفو. وإنني أقترح أن تضع الأمم المتحدة المدينة تحت حمايتها الأدبية والسياسية، وأن تعلنها مركزا للتعايش ونقطة التقاء بين الإسلام والكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية وسائر الديانات

الاقتراح الأول هو تحديد مفهوم واضح للقيادة السياسية بواسطة مجلس الأمن، وإنشاء قيادة عسكرية فعالة تحت إشراف الأمين العام، ووضع إجراء لإشراك منظمات إقليمية على هذا الأساس.

الاقتراح الثاني هو أن تنشأ - وفقا للمادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة - لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن بشأن تحسين ممارسات عملية حفظ السلام. وهذه اللجنة يمكن أن تضم الدول التي اكتسبت بالفعل خبرة كبيرة في هذا المجال من نشاط الأمم المتحدة.

اقتراحنا الثالث هو إنشاء قوات تحت الطلب تابعة للأمم المتحدة تكون تحت تصرف الدول الأعضاء، وتستخدم في عمليات صنع السلام بعد موافقة حكوماتها، على أساس كل حالة على حدة وبناء على طلب الأمين العام.

هذه المسائل كلها تصل اتصالا مباشرا بعملية تجديد الأمم المتحدة. وإن إصلاح هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، سيكون ذا مغزى وفعالا إذا ما أتاح استجابة أكثر كفاية للتحديات الجديدة في مجال صنع السلام.

إن تسوية الصراعات ينبغي أن تتم جنبا إلى جنب مع توفير الحماية الدولية لضحاياها. وكمتابعة لمؤتمر جنيف الدولي المعني بحماية ضحايا الحرب، نقترح فرض قيود قانونية دولية على استخدام أكثر أنواع الأسلحة تدميرا وعشوائية، وأساسا الطائرات العسكرية ومنظومات المدفعية الصاروخية، في الصراعات الداخلية. وينبغي أيضا أن نقضي على استخدام المرتزقة والمتطوعين سواء في الصراعات الداخلية أو الدولية أو نوقفه.

إننا نقترح إنشاء محكمة دولية دائمة تتناول الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. ذلك أن حتمية العقاب ستساعد على منع تكرار تلك الأعمال الوحشية.

وقد أصبح من الأهمية بمكان تناول مشكلة اللاجئين على نحو شامل، وتحديد المبادئ ذات الصلة في القانون الدولي في مؤتمر خاص.

لا يمكن أن يكون صنع السلم منفصلا عن حماية حقوق الإنسان. ومن واجب المجتمع الدولي أن

الدبلوماسي، أو بحث دول مجاورة أو بعيدة عن مجالات نفوذ جديدة. إن الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع الدول المهتمة حقا بالسلام، جنبا إلى جنب مع روسيا، سيكون لديها عمل كاف للقيام به معا. إننا نريد أن نرى، بالأفعال لا الأقوال، مساعدة أكثر نشاطا لجهودنا لصنع السلام.

وهذا يعني، في معظم الحالات، أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضع ولاية لعمليات تمارس بناء على طلب الأطراف المتصارعة وعلى أساس اتفاقات مناسبة. ولهذا فإن التفاعل الوثيق بين بعثات الأمم المتحدة وبعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أساسي. وينبغي أيضا أن تتفتح عقولنا لأساليب غير تقليدية، مثل مشاركة فصائل من الأطراف المتصارعة نفسها ودول وسيطة مجاورة. إن الطابع البراغماتي لهذا النموذج تبدى بشكل خاص في منطقة ترانسديستر وفي جنوب أوسيتيا. وهذا النموذج ينبغي أن يستخدم، وألا يتجاهل، في مناطق أخرى، لصالح الأمم المتحدة التي تواجه عبئا زائدا من عمليات حفظ السلام. وقوات صنع السلام الجماعية لكمولت الدول المستقلة يمكن أن تتفاعل أيضا مع الأمم المتحدة نفسها. وعلى أية حال فقد حان الوقت لإقامة علاقات أوثق بين المنظمتين.

ومن الناحية المادية والمالية، لا بد من تخفيف عبء صنع السلام الذي تتحمله روسيا وحدها اليوم في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا. وهذا قد يعني إنشاء صندوق طوعي لهذا الغرض. وبطبيعة الحال، فإن روسيا تدرك أنه ما من منظمة دولية أو مجموعة من الدول يمكنها أن تحل محل جهودنا لصنع السلام في هذه المنطقة بالذات بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

والى حد كبير، ومع أخذ الخبرة الواسعة المكتسبة في جميع أنحاء العالم في الاعتبار، فإن الوقت قد حان للتفكير في استراتيجية شاملة حديثة لصنع السلام يمكن أن تدمج مع "خطة للسلام" التي اقترحتها الأمين العام.

إن الاتحاد الروسي، باعتباره المبادر ببيان رئيس مجلس الأمن بشأن مسائل صنع السلام وحفظ السلام الذي أدلى به يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، يطرح الاقتراحات التالية:

ونقترح أيضا إنشاء آلية لتنسيق البرامج التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما للإصلاح الاقتصادي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن تعزيز الديمقراطية هو الضمان الرئيسي للأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم. وقد كان هذا صحيحا في أوروبا، وآسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، رغم أن العملية لا تمضي بسهولة وتلقائية في كل مكان. فالشعوب التي نهضت ضد الشمولية تتهددها مخاطر العنف السياسي والقومية المتعصبة.

وإننا نرفض رفضا قاطعا مثل هذا البديل. لذا، تحول روسيا نفسها سلميا وفقا للمبدأ الأساسي للديمقراطية: الانتخابات الحرة. في عام ١٩٩١ انتخب شعب روسيا أول رئيس ديمقراطي لبلده، وأكد ثقته في سياساته في استفتاء نيسان/أبريل من هذه السنة. وقد اتخذ الرئيس، استنادا إلى هذه الولاية المزدوجة، إجراءات حاسمة لضمان ديمقراطية الانتخابات التي ستجرى للبرلمان في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. ومن ثم، سيتمكك نظام الدولة الشمولي القديم نهائيا ويستعاض عنه بنظام جديد للسلطة ينتخبه الشعب. ويكون مسؤولا أمام الشعب وحده. وندعو المراقبين الدوليين لرصد انتخابات البرلمان.

وفي بنائننا لروسيا الديمقراطية الجديدة، علينا بالطبع أن نعتمد أولا وقبل كل شيء على إمكانياتنا الخاصة. إلا أننا نقدر تمام التقدير التضامن الذي حبا بنا به المجتمع الديمقراطي. إن هذا التضامن ليس عملا من أعمال التدخل في شؤوننا الداخلية ولا هو لفئة عاطفية طارئة في السياسة الدولية. إنه ببساطة تعبير عن الواجب الانساني لحماية حقوق الأفراد في البلدان الأخرى.

يوافق الشهر المقبل الذكرى الخمسين لمؤتمر موسكو، عندما وضع الأساس، في سنة ١٩٤٣ المضطربة، لإنشاء الأمم المتحدة التي كان ينظر إليها في ذلك الوقت باعتبارها منظمة للبلدان الديمقراطية التي انتصرت على الشمولية النازية. وبعد نصف قرن، مكن نجاح الديمقراطية في روسيا وكثير من البلدان الأخرى، للمرة الأولى، من تحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة بالكامل، ومساعدتها على أن تصبح منظمة جديدة حقا بصنع

يدين بقوة المعايير "المزدوجة" أو المعايير الأدنى لحماية حقوق الانسان، ونظرية وممارسة التفوق بالنسبة لحقوق أمة "أصلية" وإنشاء دول أحادية العرق. لقد آن الأوان لإنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان. وقد حان الوقت، تأسيا بمثال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، لأن يكون للأمم المتحدة أيضا مقرر خاص بشأن الأقليات القومية. ونؤيد اقتراحات الأمين العام في ميدان حماية حقوق الانسان.

إن انتشار أسلحة التدمير الشامل يتعارض بشكل مباشر مع جهود الأمم المتحدة لصون السلم. فهو يشكل تهديدا متزايدا لا بالنسبة للمستقبل فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للوقت الراهن. ونحن مستعدون للتعاون مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في حل المشكلات المتصلة بخفض إنتاج المواد الانشطارية وحظر بناء منشآت لهذا الإنتاج، وبالذات في مناطق الصراع.

إننا نؤيد تحويل معاهدة عدم الانتشار النووي إلى اتفاق عالمي غير محدود الأجل. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة أيضا من أجل ضمان عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام الصارم بها.

وتؤكد روسيا مرة أخرى، من منصة الجمعية العامة هذه، عزمها على التمسك بالنظام الدولي لعدم انتشار تكنولوجيا القذائف. ونعتزم أن نتخذ في القريب العاجل خطوات ملموسة لتعزيز تشريعنا المحلي ذي الصلة، إلى حد التفكير في إدانة انتهاكات القواعد التي تنظم تصدير معدات وتكنولوجيا القذائف باعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون. ونطالب جميع الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا بالانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ومن الضروري أيضا تحقيق المساواة في الحقوق والالتزامات بالنسبة للمشاركين، حتى يتمكنوا من تصدير تكنولوجيا الفضاء السلمية بحرية.

يعتبر الإصلاح الاقتصادي الناجح أحد ضمانات السلم. وهذا ينسحب بصفة خاصة على كثير من البلدان النامية والدول الشيوعية السابقة. ويصبح الوصول الأيسر للأسواق العالمية بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، بما فيها روسيا، ورفع جميع القيود التمييزية، مسألة ذات أولوية قصوى. ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تعرب عن دعمها للجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

السلم.

لقد استمرت مآسي العالم، بل يحتمل أن تكون قد زادت منذ عام ١٩٨٩. و "المأساة" تعبير أفضل من تعبير "الأزمة" المألوف والمستهلك، لأن "الأزمة" تنطوي على تهديد للسلم العالمي. أما وقد انتهت الحرب الباردة الآن ولم تعد القوى العظمى تجهد نفسها بالنيابة عن عملائها، لم تعد الأزمة تحمل هذا المعنى - أي تهديد السلم العالمي - ما دامت الحرب الأهلية تعصف بالسودان والبوسنة وأنغولا وليبيريا وجورجيا وأفغانستان ورواندا والصومال وطاجيكستان وأذربيجان وغيرها. ولكنها مآسي مروعة بالنسبة للذين قتلوا أو طردوا من ديارهم، وبالطبع بالنسبة لنا جميعنا لأننا جميعا نضعف عندما تفرع أجراس الموت.

ويتصادف أن تسلط أضواء التلفزيون على بعض هذه المآسي. وفي تلك الحالات، يتشاطر الملايين من مواطنينا في جميع بلداننا مشاعر العطف والسخط والرعب. بيد أن هناك مآسي أخرى لا تقل عنها بشاعة تجري فصولها في الظلام، بلا تلفزة ولا مشاهدين، وقليل من الضغط. ولكن جميع هذه المآسي هي تأنيب لمن هو منا على اقتناع بأنه من الممكن تدريجيا ومع بذل الجهد بناء عالم أفضل.

كيف نفعل ذلك؟ الواضح أنه ليس من خلال الدولة العظمى المتبقية، باستخدام تفوقها لغرض ما ترتئيه هي من حلول بالقوة. ففي المآسي الـ ١٠ التي عدتها، لم تتدخل الولايات المتحدة بقواتها إلا في واحدة فقط هي الصومال - والآن على مستوى ضيق وتحت مظلة الأمم المتحدة - لأن الولايات المتحدة، وهي برأيي على حق، ليست على استعداد لإرسال قواتها إلى جميع أنحاء العالم، كما أرسلت روما يوما فيالقها إلى جميع أنحاء أوروبا، لتقاتل وتفرض السلم وتحكم. هناك قوات بريطانية وفرنسية وأسبانية وغيرها من القوات الأوروبية في البوسنة اليوم تحت قيادة الأمم المتحدة. بيد أن دورها يتمثل في إنقاذ الأرواح البوسنية - وهي تفعل ذلك يوميا - تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة. وفوق ذلك، فهي لا تفرض سلطة أوروبية على ذلك البلد.

وإذا أريد لأمريكا وحلفائها أن يمتنعوا عن فرض أنفسهم كقوة امبريالية مشتركة تفرض نفسها على البلدان الأخرى وتؤيد قوانين وحكاما من اختيارها، حينئذ لا يكون الجواب إلا في إصلاح المؤسسات الدولية التي ننتمي إليها واستخدامها

ولا ينبغي أن نسمح لقصر النظر السياسي، والمصاعب الاقتصادية الحالية، والأناية والغرور بأن تجعلنا نضيع فرصة تحويل العالم الشيوعي السابق الذي لا يزال هشاً إلى عالم ديمقراطي. وآمل أن تجعلنا هذه الدورة أقرب فهمًا لهذا الهدف والسبل الكفيلة بالتوصل إليه لصالح جميع الدول والأمم.

السيد هيرد (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم على انتخابكم، وعلى الطريقة المشرفة والفعالة التي تتأرون بها بالفعل هذه الجمعية. إنكم تقومون بعمل مضمّن ونتمنى لكم كل نجاح وأنتم تضطلعون به.

لقد استمعت، في بعض الأحيان إلى متكلمين من على هذه المنصة يجوبون العالم في كلماتهم في المناقشة العامة، ويتناولون بالتفصيل قارة بعد أخرى. والواقع أنني فعلت هذا بنفسني أيضاً في السنوات الماضية. فهناك الكثير الذي ينبغي وصفه: إن الأحداث في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا مشجعة بصفة خاصة، والتطورات في روسيا، كما سمعنا توا من السيد كوزيريف، تكتسب أهمية خاصة. ولكن يبدو لي اليوم أنه في الوقت المتاح، لا ينبغي أن يكون تركيز الاهتمام على الأحداث البعيدة أو المآسي البعيدة، فحسب، ولكن هنا، في هذا المبنى، على هذه المؤسسة. فالأمم المتحدة لم تكن في وقت من الأوقات محل مناقشة، وعدم تضمهم، أو كانت هناك حاجة إليها مثل ما هي الآن.

وتتمثل المهمة الدولية في هذا العقد في تقويم عدم النظام. وأعتقد أن هذا ممكن. ولكنه يتطلب رؤسا هادئة، وأصواتاً منخفضة، وتفهماً لما نستطيع أن نفعله وما لا نستطيع. ويتطلب تنسيقاً بين جميع البلدان التي تشارك في مسؤولية توجيه دفعة العالم خلال قنوات مليئة بالصخور بالتأكيد. ويجري هذا التنسيق في كثير من المحافل، ولكن ليس بقدر أكبر من السلطة القانونية والسياسية مما هو هنا في الأمم المتحدة.

ويمكننا أن نرى الآن أحداث عام ١٩٨٩ من منظورها الحقيقي. إنها لم تؤذن بميلاد نظام عالمي جديد. أعتقد أننا يجب أن نعي هذا. لم يكن ما حدث ميلاداً لنظام عالمي جديد، لقد كان إنهاء دولة عظمى ونهاية الشيوعية كتهديد للسلم العالمي.

الأمين العام للأمم المتحدة. ولا شك أن الأمين العام الحالي ليس محظوظا بتوليته منصبه في هذه الأوقات المشحونة. لقد كان بالفعل ولا يزال، قدوة في القيادة الصارمة والفعالة، وهو بحاجة إلى دعمنا له ويستحق هذا الدعم.

إن الأمم المتحدة فريدة من نوعها، فهي وحدها تنشر كلمة المجتمع الدولي. والأمم المتحدة وحدها هي التي لديها السلطات القانونية لترجمة هذه الكلمات إلى أفعال بغية صون السلم العالمي. ونحن نحتاج، كما قال الرئيس كلينتون أمس، إلى أن نمنع النظر في المهام، وإلى كفالة أنها محددة على نحو صحيح وأن الموارد متوفرة للوفاء بها. وقد يكون علينا، في بعض الأحيان، أن نقبل حقيقة أن بعض المهام لا ينبغي القيام بها لأنه، في الواقع، يتعذر الوفاء بها.

اسمحوا لي أن أتابع ذلك بإلقاء نظرة سريعة على الطريقة التي نستخدمها في تنفيذ عمليات حفظ السلم، وطريقة وزعنا للدبلوماسية الوقائية، وطريقة إدارتنا لشؤوننا المالية.

حفظ السلم: إن ذوي القلنسوات الزرقاء التابعين للأمم المتحدة منتشرون في كل قارة تقريبا. نستطيع اعداد الاحصاءات بسرعة، ولكننا في الواقع نسمع القليل جدا عن جنود معينين ومفازر صغيرة. فمن يعرف، على سبيل المثال، شيئا عن المراقب العسكري الوحيد في منطقة نائية في كمبوديا، الذي لم يجد نفسه فحسب الحكم المحلي في منازعات عائلية، بل إنه أيضا أخذ يوفر خدمة طبية محلية مشكورة جدا مستخدما كتيباً بعنوان "عندما لا يوجد طبيب"، وظل يؤمن الامدادات من زوجته في ألمانيا والمستشفى الميداني في بنوم بنه من أجل مجتمعه من الخمير؟ أو المراقب العسكري التابع للأمم المتحدة الذي قضى أجازته في بانكوك بجمع الأموال لشراء مرشح للمياه من أجل قرية كمبودية نائية؟ لقد تصادف الآن أنهما بريطانيان، ولكن مثلهما ممن يخدمون العالم يأتون من بلدان عديدة.

إننا في بريطانيا ملتزمون باسهامنا في حفظ السلم، ولدينا الآن ما يزيد على ٣٠٠ رجل وامرأة من ذوي القلنسوات الزرقاء حول العالم.

لقد طلب الأمين العام من الدول الأعضاء، في

على نحو أفضل بكثير. فهذه المؤسسات أنشئت بمعظمها بعد الحرب العالمية الثانية لغرض ما، ويجري الآن، وبعد انتهاء الحرب الباردة، تكييفها بعجل لغرض آخر. المهندس المعماري البريطاني نورمان فوستر ألقى على عاتقه مؤخرا مسؤولية وضع تصميم جديد لدار البرلمان في برلين من أجل ألمانيا الموحدة. ولو قبلت خرائطه، فإنه ينوي أن يضمن مبنى البرلمان القديم القائم على محاذاة جدار برلين في انشاءات جديدة رائعة تصل إلى برلين الشرقية عبر الجدار القديم. وفي هذه القصة مغزى لنا ولألمانيا أيضا.

ومما يتعذر اجتنابه أن علينا أن نتكيف قدر استطاعتنا مع ما هو موجود لدينا. فالمرء في النهاية، قد يتخذ من مبنى غير مكتمل مأوى له، ولا أعتقد أن هناك منظمة دولية مثل منظمنا التي لا تعد قوة استعمارية، ستمكن على الإطلاق من ضمان الحلول للحروب الأهلية أو حتى لذاك النوع الخبيث من الحروب الأهلية كالذي نشهده اليوم في البوسنة. ولكن إذا غابت الضمانات بالنجاح، يمكن مساعدة الأمم المتحدة على أن تحسن سجلها كثيرا. فبمخبرات أوفر، وموارد أكبر لاتخاذ الاجراءات الوقائية، وجهود انسانية منسقة على نحو أفضل، يمكنها أن تتصرف قبل أن يفلت زمام الحالة ويزداد الطلب على تنفيذ الجزاءات وإنفاذ السلم.

ويحدوني الأمل في أن يتسنى، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، أن تنتقل المجموعة الأوروبية إلى مرحلة جديدة من العمل معا على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة بمجرد مصادقة جميع الدول الأعضاء الـ ١٢ على معاهدة ما ستريخت.

إن رئيسنا ويلي كلايس، وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في بلجيكا، أوضح هذه النقطة مؤخرا. ولكن بوصفنا شركاء أوروبيين يجب أن يكون أحد أهدافنا الرئيسية دعم وتعزيز دور وعمل الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة ليست "هم"، بل هي نحن، ونحن جميعا. ويتعين علينا أن نتحمل المسؤولية عنها وعن أوجه فشلها.

وإذا أردنا أن تعمل الأمم المتحدة على نحو أفضل، فعلينا تزويد الأمين العام بالدعم الذي يحتاجه من أفكار وكلمات وأعمال وأموال. وأعتقد أن القليل من الوظائف هي التي يشعر صاحبها بعزلة أكبر أو هي أكبر تطلبا للعمل من وظيفة

إننا لا نقترح هنا نوعاً جديداً وثقيلاً من البيروقراطية. بل على العكس من ذلك، نحن نتكلم عن هيئة أركان جوهرية، أي عن ضباط أركان مدربين، ومستشارين معنيين بالشؤون المدنية للأمم المتحدة، وأكثر من ذلك مستشارين في الشؤون الانسانية ورؤساء إداريين. والمثال الجيد على ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمبعوث الخاص لجميع الشؤون الانسانية وشؤون اللاجئين لعملية ما.

بعد ذلك، يجب أن يكون هناك مرونة في إدارة عمليات حفظ السلم. وكلما أصبحت البيروقراطية أشمل، أصبح بقاؤها أصعب عليها. إن الصعوبات المذهبية والإدارية في التعامل مع منظمات دولية أخرى يمكن التغلب عليها. فعلى سبيل المثال، بدأت الأمم المتحدة بالفعل تقييم صلات قيمة مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومع منظمة حلف شمال الأطلسي. وثمة عمليات عديدة لحفظ السلم وصنع السلم يمكن إدارتها على نحو أفضل من خلال منظمات إقليمية أو بلدان منفردة تعمل بالنيابة عن الأمم المتحدة. وهذا يتوقف على طبيعة المشكلة وعلى العمل المقترح إجراؤه والموافق عليه من جانب الأمم المتحدة. ويتبادر إلى ذهني، على سبيل المثال، الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا في ليبيريا، ومنظمة الوحدة الإفريقية في رواندا، والمجموعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا السابقة.

ويمكن أن يطلب أيضاً إلى المنظمات الإقليمية أن تساعد بالتدريب. ويمكن أن نسعى إلى الاستعانة بدول معينة لديها قوات متاحة جيدة التدريب والتجهيز تكون بمثابة الموجة الأولى من قوة مخصصة لحفظ السلم، مما يسمح للدول الأخرى بالوقت اللازم لتدريب قواتها وتجهيزها حتى تبلغ المستوى المطلوب. وبطبيعة الحال فإن الالتزام بالوزع المبكر يحتاج إلى التزام مقابل من الأمم المتحدة بالاتفاق على موعد ثابت لانتهاء الوزع، لأن الخروج من العملية يمكن أن يكون بأهمية الدخول فيها.

وما لا يمكن عمله لا يجوز أن نتظاهر بأننا نحمله. فإذا لجأنا إلى الإبهام نستطيع أن نخدع الآخرين ونخيب آمالهم، وفي بعض الأحيان نخدع أنفسنا ونخيب آمالنا. ونادراً ما يكون بوسعنا بلوغ غاياتنا بهذه الطريقة. فليس من المجدي أن نتظاهر بأننا قادرون على فرض السلم العادل في

حزيران/يونيه، أن تحدد له المناطق التي بها عمليات لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة، تحتاج إلى تعزيز، وأن نوافيه بأرائنا حول الخطوات الإيجابية التي يمكن أن نتخذها. وإنني أتطلع قدماً إلى تقريره المتضمن جميع هذه الردود.

وثمة خطوات مفيدة اتخذت بالفعل. فهناك غرفة عمليات على مدار الساعة، الأمر الذي يحسن من قدرة من يعملون هنا في نيويورك على الإشراف على العمليات الجارية حول العالم، وبدا التخطيط لمشروع القوة الاحتياطية. وهناك إدارة جديدة لعمليات حفظ السلم مسؤولة عن جميع العمليات الميدانية للأمم المتحدة. وبإمكاننا البناء على هذه التحسينات.

إن الإدارة الجيدة تستلزم الوضوح والرصانة لدى وضع أهدافنا. وهذا يعني أن أي عملية يجب أن يكون لها أهداف واضحة وممكنة التحقيق، وترتبط بعملية سياسية توفر قدراً معقولاً من الأمل في الحل، وينبغي لجميع الأطراف أن تلتزم بها. وينبغي أن تكون الولاية دقيقة ومحدودة. وهذا يعني توفير الدعم الكافي في المقر من أجل مهام التخطيط والاستطلاع. وهذا يعني أن مجلس الأمن يجب أن يقاوم الاغراء المتمثل في أن يتدخل في تفاصيل سير العمليات. وهذا يعني أن الولاية يجب ألا تنشئ التزامات يستحيل على قائد القوة تنفيذها في الميدان. ولدى الموافقة على عملية ما، بالإمكان تحديد العلاقة، بين القيادة والتوجيه على نحو أوضح.

إن وحدة القيادة على أعلى المستويات أمر ضروري. وعندما يطلب إلى الأمم المتحدة أن تنفذ عملية لحفظ السلم وأن تأذن بها، ينبغي أن تقوم إدارة واحدة في نيويورك بتناول جميع أوجهها. لهذا السبب اقترحنا إنشاء هيئة أركان موسعة للتخطيط والعمليات، تكون في الواقع هيئة أركان عامة لحفظ السلم. ومن شأن هؤلاء الرجال والنساء، المدنيين والعسكريين، أن يكونوا قادرين معاً على توفير الجوهر الضروري لتسلسل المراتب فيما يتعلق بالاستراتيجية والتخطيط في الأمم المتحدة. وسيعملون بصورة أساسية هنا في نيويورك، وكذلك في الميدان، وسيوفرون للأمم المتحدة الجهاز العصبي الذي لم يوجه الموظفون الحاليون إليه ولا يملكون الطاقات من أجله.

أناس لديهم خبرة بالخدمة الحكومية - وفي بعض الأحيان خارج الخدمة الحكومية، وسنكون على استعداد لتوفيرهم لبعثات معينة. وسوف نكون على استعداد أيضا لتوفير قدر معين من المعدات متى انطوى الأمر على أفراد تقدمهم المملكة المتحدة. ونحن على استعداد للاستجابة الى دعوة الأمين العام الواردة في "خطة للسلام" لتوفير المعلومات ذات الأهمية الحيوية لمهمة الدبلوماسية الوقائية. إن الحكومتين البريطانية والفرنسية على السواء ملتزمتان بتأييده في هذا السبيل، ونأمل أن يشارك آخرون في مشروع مماثل.

وكل هذه الأعمال تعني عبئا ماليا. وبطبيعة الحال، من واجبنا جميعا أن ندفع اشتراكاتنا المقررة بالكامل وعلى وجه السرعة. وهذا ما نفعله. وهو ما يفعله معظم شركائنا الأوروبيين، والبلدان النوردية، والبلدان التي لها تاريخ طويل في عمليات حفظ السلم، مثل استراليا وكندا. ولكن هناك بلدان أخرى تتقاسم عبء المسؤولية الدولية الثقيل لا تفعل ذلك، ولا يكون هذا، كلية أو دائما، تقصيرا منها.

والواقع أن الأمم المتحدة ستظل دائما في حالة عجز مالي. وحتى اذا دفع الجميع ما عليهم بالكامل وفي الوقت المناسب، سيظل من المتعين على الأمم المتحدة أن تختار الأولويات في إطار الموارد المتاحة لها. وهذا يعني - وسيظل يعني دائما - التخلي عن بعض القضايا الطيبة، وإعادة تقييم الالتزامات القائمة، بل وإنهائها في بعض الأحيان.

إن الأمم المتحدة بحاجة الى إجراء فحص جد دقيق لما تحتاجه وما تنفقه. وبديهي أنها ستتمكن من تحمل أعباء المزيد من العمليات، اذا أدارت العمليات القائمة بطريقة أكثر اقتصادا. وبدون حسن التدبير والنزاهة المالية ستضعف سلطة الأمم المتحدة وتتلشى. ولذلك، ترحب بالتعيينات الإضافية التي أجراها الأمين العام مؤخرا في وظائف عليا، برتبة أمين عام مساعد، تشمل الشؤون الادارية والمالية. ونؤيد المقترحات الداعية الى إقامة نظام تفتيش صارم، يتناسب مع تفويض المزيد من السلطة المالية للعاملين في الميدان.

أذكر هذه المجالات الثلاثة: حفظ السلم، والدبلوماسية الوقائية والشؤون المالية. فإذا أمكننا أن نعالج هذه المجالات الثلاثة بطريقة إيجابية

كل حالة اضطراب وكل نزاع خارج حدودنا الوطنية.

ولكن ينبغي للأمم المتحدة أن تحسن فعل ما بوسعها أن تفعله. فكمبوديا، على سبيل المثال، هي قصة نجاح. وكذلك كانت ناميبيا. وتمكن حفاظ السلم التابعون للأمم المتحدة من الحد من الصراع، وإن لم يوقفوه، ومن تخفيف المعاناة، وإن لم يضعوا حدا لها، في كل من البوسنة والصومال. ولكن سلطة الأمم المتحدة ستختل اذا أخفقت في معالجة التحديات الجديدة بواقعية ومرونة.

ومهما كانت أهمية حفظ السلم، سيكون النجاح في الدبلوماسية الوقائية أمرا أفضل. لقد فرغت توي من قراءة الكتاب الذي نشره هذا الأسبوع زميلنا الاسترالي السناطور غاريت إيفانز وزير خارجية استراليا. إن كتابه الجديد المعنون "التعاون من أجل السلم"، يبرز هذه النقطة بشكل جيد، وهو كتاب زاخر بالأفكار المفيدة. إن نزاع فتيل الاضطرابات يكلفنا أقل كثيرا من تكاليف أي عملية عسكرية. فبوسعك أن توفد عددا وافرا من المبعوثين بتكلفة كتيبة واحدة. وبطبيعة الحال، فلن يكون المبعوث نافعا، يتعين أن يشرع في عمله قبل أن تستحكم الاثارة المتولدة عن العنف.

وقد بذل الأمين العام جهدا كبيرا هنا. فأرسل البعثات الى العديد من مناطق التوتر - الى طاجيكستان ومناطق أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق، والى مقدونيا، والى جنوب افريقيا، والى أماكن أخرى.

ولكن الأموال شحيحة في هذا الميدان مثلما هو الحال في أنحاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. فالبعثات العديدة تولد حاجة شديدة الى موظفين دوليين إضافيين يتمتعون بالمهارات اللازمة. وإنني لا أفكر في مجرد الشخصيات البارزة من الوزراء المتقاعدين أو السفراء المبجلين الذين بوسعهم أن يرأسوا مثل هذه البعثات. فالأمين العام سيجدهم عندما يحتاج اليهم. وما يحتاجه من الدول الأعضاء هو أفراد من صغار الموظفين، ممن يتمتعون بالخبرة المحلية وبالمهارات التفاوضية.

أما الآن، وقد ناقشنا هذه المشكلة على وجه التحديد مع الحكومة الفرنسية، فإننا نقف على أهبة الاستعداد - كمبادرة أنغلو - فرنسية - لتزويد الأمانة العامة بقائمة بأسماء وأناس من هذا القبيل،

يتملكنا شعور قوي بأن الوقت قد حان لأن نضع جميعاً، مجتمعات وأمم وشعوب وأسر، أكليل الزهور الجماعي الأخير على قبور المقاتلين الذين سقطوا في المعركة، وعلى شواهد قبور احباطنا. فهذه هي الطريقة السليمة لتكريم ذكراهم ولتلبية احتياجات من جاءوا الى الحياة حديثاً. إن علينا أن نضع الأسس لشرق أوسط جديد.

إن اتفاق السلم بيننا وبين الفلسطينيين ليس مجرد اتفاق وقعه قادة سياسيون، وإنما هو التزام عميق ومستمر تجاه الجيل المقبل من عرب واسرائيليين - مسيحيين ومسلمين ويهود وغيره من أتباع الديانات الأخرى.

ونحن نعلم أنه لا يكفي مجرد إعلان وضع نهاية للحرب. فعلى أن نحاول استئصال جذور كل الأعمال العدائية. ولو اكتفينا بإسقاط العنف فحسب وتجاهلنا البؤس فقد نكتشف أننا قد قاينا خطراً بخطر آخر.

ربما كانت المنازعات الاقليمية سببا لحروب بين الأمم، وقد يصبح الفقر مرة أخرى بذرة للعنف بين الشعوب. وعندما كنت أوقع الوثائق في حديقة البيت الأبيض كدت أحس بنسيم ربيع عليل، وبدأ خيالي يشطح الى أجواء أرضنا التي قد تصبح أكثر إشراقاً أمام أعين كل الناس، الموافقين والمعارضين على حد سواء. وفي تلك الحديقة يمكن للمرء أن يسمع وطأة أحذية الجنود الثقيلة وهم يتركون الساحة بعد ١٠٠ سنة من العداء. ويمكن أيضاً أن يسمع أصابع أقدام رقيقة تقطع خطوات جديدة صوب عالم ينتظر السلم.

ومع ذلك، لم يكن بمقدورنا الابتعاد عن الواقع. إنني أعلم أن حل القضية الفلسطينية قد يكون مفتاح بداية جديدة، ولكنه لا يشكل بأي حال، استجابة للاحتياجات الكثيرة التي تنتظرنا لدى عودتنا الى الوطن.

لقد شهد العقد المنصرم تغييرات كبيرة، بما في ذلك نهاية المجابهة بين الشرق والغرب، وتمهيد السبيل للاختفاء التدريجي للاستقطاب بين الشمال والجنوب. وقدمت قارة آسيا العظيمة وقارة أمريكا الجنوبية الرائعة ديناميات لتنمية اقتصادية خاصة بهما وكان الحدث المذهل في جنوب افريقيا إعلاناً في نفس الاتجاه. وعلى ذلك، وخلافاً لكل الافتراضات، اتضح أنه لا يمكن لأي من الجغرافيا

وبهمة عالية، لن يكون هناك من سبب يحول، حتى في ظل القيود الراهنة، دون تعاظم سلطة الأمم المتحدة الى الحد المذهل الذي وصل إليه عبء الآمال المعلقة عليها حالياً. فسيظل الناس يتجهون دائماً الى الأمم المتحدة، حتى ولو توقعوا دائماً أن نفعل لهم أكثر مما هو متصور.

ونحن نناقش، في هذا السياق، مسألة الإصلاح، ونرحب، في بريطانيا، بالمناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونناقش بصورة إيجابية توسيع عضوية مجلس الأمن، وسيكون هذا أمراً معقداً، كما أوضحت مناقشتنا فعلاً، لأن هناك الكثير من تيارات الرأي والتيارات المضادة.

ولا يخامرني الشك في أنه إذا أردنا بلوغ توافق الآراء بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، سنجد أن هناك بعض البلدان التي تستطيع، بسبب مصالحها العالمية وإسهامها في الأمن الدولي، وإسهامها في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة أن تضطلع بجميع المسؤوليات التي يتحملها العضو الدائم، ونتوقع منها، بالتأكيد، أن تفعل ذلك.

ولقد ركزت ببساطة على هذه المنظمة للسبب الذي قدمته. فليس هناك تقريباً ما هو أهم من تحسين طريقة عمل الأمم المتحدة إذا أردنا التوصل الى عالم أكثر استقراراً. لقد عشنا أحداث السنوات القليلة الماضية، وكانت أحداثاً مثيرة ومبهجة، غيرت الصورة العامة من جانبها السياسي والاستراتيجي، إلا أنها لم ترفع عن كواهلنا مسؤولية العمل البناء من أجل أمم متحدة أفضل. وهذا النظام العالمي الأفضل لن يتحقق لأننا ندلي ببعض الكلمات أو نصدر بعض القرارات. بل سيشارك باضطراب، لبنة بعد لبنة، بينما نتعلم دوماً من الماضي الدروس الصحيحة ونطور باضطراب مؤسساتنا الدولية وعلاقاتنا الدولية.

ومن باب الإنصاف أن نقول إننا في السنوات الأربع الماضية، بما شهدته من نجاح وإخفاق، قطعنا شوطاً طويلاً، واعتقد أننا معاً لدينا الإرادة والحكمة اللازمتين للمضي على هذا الطريق.

السيد بيريز (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، عن انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الله الذي يعمل من أراضيه ويتلقى الأوامر من حكومة أخرى، وبين الإصرار على أن يكون له جيش واحد وسياسة واحدة، وأن نقدم الهدوء الحقيقي لشعبه والأمن لجيرانه. إن لبنان ليس بحاجة إلى تصريح ليستعيد استقلاله، وعليه ألا يرجئ عودته إلى سياسته التقليدية المتوازنة.

إنني لست متأكدا مما إذا كان هناك نظام جديد في العالم، ولكننا نشعر جميعا بأن هناك عالما جديدا ينتظر نظاما جديدا. ومما يشجعنا أن هناك محاولة جديدة من الأمم المتحدة وأمينها العام للاستجابة للنداء الاجتماعي والاقتصادي لعصرنا الحالي. لقد أنشئت الأمم المتحدة كاستجابة سياسية؛ وعليها اليوم أن تواجه مسائل اجتماعية واقتصادية.

إن الشرق الأوسط، الذي كان بندا هاما من بنود جدول الأعمال في تاريخ الأمم المتحدة، ينبغي أن يصبح مزدهرا، وليس مسالما فحسب. ولبناء شرق أوسط حديث نحتاج إلى حكمة لا تقل عن الدعم المالي.

وعلينا أن نخلص أنفسنا من حماقات الماضي المكلفة، وأن نعتد مبادئ الاقتصاد الحديث. فمن ذا الذي سيدفع، أو ينبغي أن يدفع، تكلفة جيوش مفرطة الحجم؟ ومن الذي سيتحمل، أو ينبغي أن يتحمل، ثمن سباق تسلح تصل تكلفته إلى ٥٠ بليوناً من الدولارات سنوياً؟ ومن الذي سيدفع، أو ينبغي أن يدفع، ثمن عيوب النظم القديمة؟ ومن الذي سيعوض أو ينبغي أن يعوض، عن الممارسة البالية للرقابة على البريد والتحكم في التجارة والسفر؟ ومن الذي سيمتثل للدولة التي يؤدي تشككها إلى عرقلة روح المبادرة لدى شعبها؟

يمكننا، وينبغي لنا، أن نتحول إلى وعود النمو العلمي، واقتصاد السوق، والتعليم الشامل. وعلينا أن نقيم صناعتنا وزراعتنا وخدماتنا على أعلى مستويات التكنولوجيا الحديثة. وعلينا أن نستثمر في مدارسنا -إن إسرائيل، وهي بلد هجرة، تنعم بالعديد من العلماء والمهندسين. وسيسعدنا جدا أن نتيج هذه الثروة البشرية للغير كمساهمة منا.

إنني أعلم أن هناك شكاً، وأننا عندما نشير إلى سوق مشتركة في الشرق الأوسط، أو نعلن عن مساهمة اسرائيلية، يُفهم ذلك على أنه محاولة لاكتساب افضلية أو إرساء سيطرة. اسمحو لي أن

أو العرق أن يشكل في حد ذاته عقبة في وجه الاقتصاد الواعد، أو ميزة لصالحه.

لقد شهدنا نهاية بعض الحروب لنكتشف بعد ذلك أن المحاربين لم يصلوا إلى أرضهم الموعودة. وفاز بعض المستعمرين باستقلالهم، ولكنهم لا يتمتعون بشماره. ربما تكون المخاطر قد زالت، ولكن آمالهم قد تبخرت أيضاً. لقد تعلمنا أن نهاية الحرب ينبغي أن تكون بداية نشوء جديد يمثل نهاية للقتال ويضع حدا لحالات التعصب النفسي.

ليست هناك أمة - غنية كانت أو فقيرة - تستطيع اليوم أن تحقق الأمن ما لم تكن المنطقة التي تعيش فيها آمنة أيضاً. ولا بد من أن يتجاوز نطاق الأمن الاقليمي مدى القذائف التسيارية التي قد تصيبنا جميعا بلا استثناء.

وفي سعينا لتحقيق سلم شامل، لا بد لنا من أن نضمّد كل الجراح.

إننا، من الناحية الجغرافية، نعيش جنبا إلى جنب مع المملكة الأردنية، وما هو بديهي من الناحية الجغرافية ينبغي أن يصبح واضحاً جلياً من الناحية السياسية. لقد اتفقنا مع المملكة الهاشمية على حل مسائل معقدة كثيرة، وما من شك في أننا قادرون على أن نستكمل القصة إلى نهايتها، ونحن قادرون على أن نقدم إلى شعبينا على جانبي نهر الأردن السلم الكامل، وأن نجعل البحر الميت ينبوعاً لحياة جديدة، وأن تصبح مياه نهر الأردن التليدة مصدر رخاء يتدفق من جانب إلى الجانب الآخر.

إننا نأمل - بل ونصمم في الواقع - على أن نحقق السلام مع سوريا. ومع ذلك فإننا نسأل القيادة السورية، إذا كانت قد اختارت السلم، فلماذا ترفض اللقاء العلني؟ وإذا كان سوريا ترمي إلى تحقيق الثمار التي حققتها مصر من السلم، فلا بد لها من أن تسير على النهج الذي أدى إليها. علينا معا أن نضطلع إلى الأمام ونذكر أن تهديدات الحرب ليست إلا مجرد وهم زائف بأن في استطاعة المرء أن يعود إلى ماض لا يحتمل.

إننا لن نتخلى عن مفاوضاتنا مع جيراننا اللبنانيين. فليست لنا أي مطالب إقليمية أو أي طموحات سياسية بالنسبة للبنان. ونحن نصلي مع الكثيرين من اللبنانيين لكي لا يظل بلدهم ساحة خلفية للمشاعبين. وعلى لبنان أن يختار بين حزب

الواعدة. فتنمية السياحة هي الفرع الوحيد في الصناعة الحديثة الذي يضمن نموا فوريا في الشرق الأوسط. ومنطقتنا تنعم بالطبيعة والتاريخ، وهذا التاريخ لا يزال حيا. فهناك أبدية القدس، وعظمة الأهرام، ورموز الأقصر، وحدائق بابل المعلقة، وأعمدة الحكمة في بعلبك، وقصور بيترا الحمراء، وسحر مراكش الذي لا مثيل له، والرياح القديمة التي لا تزال تهب على قرطاج، ناهيك عن شواطئ غزة وعطر الفواكه في أريحا. علينا أن نفتح الطرق إلى تلك العجائب وأن نحفظها آمنة مضيافة. إن السياحة تعتمد على الهدوء بل إنها تعزز الهدوء، وتجعل الصداقة مصلحة ثابتة.

ثالثا، علينا أن نشيد بنية أساسية بالوسائل الحديثة حتى نتفادى عثرات الماضي. إن النقل الحديث والاتصالات الثورية التي تعبر الهواء، وتقطع الأرض وتربط البحار، ستحول التقارب الجغرافي إلى ميزة اقتصادية. ينبغي ألا نطلب من دافعي الضرائب في بلدان أخرى أن يمولوا حماقات من صنعنا. ويجب أن نصح بأنفسنا هذه حماقات فليس لنا أي حق أدبي في أن نطالب بتمويل حروب لا داعي لها أو نظم مبذرة.

إذا ما حل صوت المطارق محل دوي البنادق ستكون أمم كثيرة على استعداد تام لمد يد العون لنا. وستستثمر هذه الأمم في مستقبل أفضل. وستدعم عملية الاستعاضة عن المواجهة التي لا مبرر لها، بمنافسة اقتصادية نحتاج إليها كثيرا. إن الأسواق يمكن أن تلبى احتياجات الشعوب بقدر ما تفعله الأعلام لتحديد مصائرنا. لقد حان الوقت لبنى الشرق الأوسط من أجل الشعوب وليس فقط من أجل الحكام.

لم يكن من السهل أن نفتح الأبواب المغلقة أمام السلم. فبالله عليكم لا تغلقوا هذه الأبواب مرة أخرى. وليصبح السلم شاملا يعم جميع القضايا وجميع البلدان وجميع الأجيال. ونقترح أن نتفاوض جميعا معا كأنداد، ونقدم أرضية مشتركة من الاحترام المتبادل والتفاهم المتبادل. لقد انقضت ثلاثة عشر عاما على تحقيق السلم مع مصر. ونحن ممتنون لمصر ولرئيسها لتعزيز التفاهم في السر والعلانية. وفي عالم تكثر فيه المشاكل المستعصية، أثبتنا أخيرا، نحن والفلسطينيون، أنه ليست هناك أية مشاكل تستعصي على الحل، وأن هناك فقط أناس يعتقدون أن الكثير من المشكلات لا حل لها.

أقول بإخلاص وبصوت عال إننا لم نتخل عن السيطرة الإقليمية لكي ننشغل بالتنقيد الاقتصادي. لقد انتهى عصر السيطرة السياسية والاقتصادية وبدأ وقت التعاون.

وباعتباري يهوديا، اسمحوا لي أن أقول إن فضيلة تاريخنا وجوهره، منذ أيام إبراهيم ووصايا موسى، يتمثلان في المعارضة الشديدة لأي شكل من أشكال الاحتلال والسيطرة والتمييز. إن إسرائيل بالنسبة لنا، ليست مجرد وطن إقليمي، ولكنها كذلك التزام أخلاقي دائم. وهناك مسائل أخرى تتعلق ببناء سوق مشتركة في الشرق الأوسط، مثل كيفية تحقيق ذلك عندما تتنوع الحكومات وتختلف الاقتصادات إلى هذا الحد. ولكن اختلاف الحكومات والنظم الاقتصادية لا ينبغي أن يمنعنا من أن نعمل معا كل ما نستطيع أن نعمله سويا كمكافحة الصحراء وتوفير الخصوبة للأراضي القاحلة.

لقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن على الشرق الأوسط أن يضاعف إنتاجه الزراعي في السنوات الـ ٢٥ القادمة. وفي نفس الفترة سوف يتضاعف سكان هذه المنطقة على أي حال. والأرض تتخللها صحارى عديدة وشاسعة وموارد المياه فيها ضئيلة ونادرة. إلا أننا نعلم أن إسرائيل تمكنت في فترة مماثلة من الزمن أي في السنوات الـ ٢٥ التي انقضت ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٥ من زيادة إنتاجها الزراعي ١٢ ضعفا وهي زيادة لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

وفي العقد الماضي، كان ٩٥ في المائة من النمو في زراعتنا نتيجة للبحث والتخطيط والتدريب والتنظيم. إن التكنولوجيا المتقدمة تسمح للأمم المتحدة بأن تحقق الاستقلال الفعلي، وأن تمارس الحرية السياسية الاقتصادية الحقيقية. إن ندرة المياه في شرقنا الأوسط ليس أمرا جديدا فقد شرب يعقوب وعيسو من نفس الآبار حتى عندما افرقت طرقهما. ولم يكن في استطاعتهما في ذلك الوقت، على خلاف الحال من يومنا الحالي، أن يقوموا بتحلية مياه البحر، أو أن يرووا الأرض بالحاسب الإلكتروني ولم يكن في استطاعتهما أيضا أن يتمتعوا بإمكانات التكنولوجيا الحيوية.

إننا نجتمع مرة أخرى في ظل فرصة مختلفة تماما. فتحضير الأرض يمكن أن يصاحبه إيجاد فرص عمل متعددة جديدة لجميع السكان في المنطقة. وقد تكون تنمية السياحة هي أهم الفرص

على الاغنياء والاقوياء، فهي تمثل دعوة مفتوحة لكل دولة مستعدة للجمع بين العلم والعقل المتفتح. ونرى في نهاية هذا القرن أن السياسة ممكن أن تحقق من خلال النية الحسنة أكثر مما يمكن أن تحققه بالقوة، وأن الجيل الجديد الذي يشاهد البرامج التلفزيونية يقارن بين حظه وحظ الآخرين أو سوء حظهم. فهو يشهد الحرية ويراقب السلم وينظر الى الرخاء كل في إطاره الزمني الحقيقي. ويعرف أنه يمكن أن يحقق المزيد إذا عمل بمزيد من الجد.

وإذا رغبتنا في تمثيل آماله، علينا الجمع بين السياسات الحكيمة واعتبارات الأمن الاقليمي وبين اقتصادات السوق. لقد ولدنا تاريخيا، متساوين، وعلى أساس المساواة يمكننا أن نخلق عصرا جديدا.

"ها إنها تأتي أيام، يقول الرب، يدرك فيها الحارث الحاصد، ودائس العنب باذر الزرع، وتقطر الجبال سلافا وتسيل جميع الإكام". (الكتاب المقدس، عاموس ٩: ١٣).

هكذا يقول النبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

لقد تفاوضنا بشأن واحدة من أكثر القضايا تعقيدا في الـ ١٠٠ سنة الأخيرة. ونحن نشكر الولايات المتحدة على تأييدها وقيادتها. ونشكر الرئيس كلينتون والوزير كريستوفر على دورهما الحاسم. ونعرب عن تقديرنا للدور المصري والتشجيع النرويجي، ومشاركة أوروبا وإسهامها القيم، وتأييد آسيا ومباركتها. وقد يكون من حقنا الآن أن نقول لمن يتنازعون " لا تيأسوا ولا تستسلموا للهواجس القديمة ولا تأخذوا دواعي خيبة الأمل الجديدة بظاهرها"، فما فعلناه يمكن لغيرنا أيضا أن يفعله.

إننا عازمون على أن نجعل الاتفاق مع الفلسطينيين نجاحا دائما. وسوف تعتبر اسرائيل النجاح الاقتصادي الذي يحققه الفلسطينيون نجاحا لها. وأعتقد أن الأمن الذي يتحقق حديثا سيخدم تطلعات الاسرائيليين واحتياجات الفلسطينيين.

فيمكن لغزة أن تتحرر من الفاقة بعد ٧٠٠٠ سنة من المعاناة. ويمكن لأريحا أن ترى حدائقها تزدهر مرة أخرى دون أن تنهار جدرانها.

ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته، تعلمنا من الولايات المتحدة وروسيا أنه لا توجد حلول عسكرية للأخطار العسكرية الجديدة، بل حلول سياسية فقط ولم تعد الاقتصادات الناجحة حكرا